المكتب التنفيذي
للرقابة وحظر الانتشار
EXECUTIVE OFFICE FOR
CONTROL & NON-PROLIFERATION

دليل تقييم المخاطر المؤسساتية لتمويل انتشار التسلّح

موجه الى المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية

تاريخ النشر: ديسمبر 2023

جدول المحتويات

القسم 1: المقدمة والغرض 3

القسم 2: منهجيه تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح 4

المخاطر المتأصلة 4

فعالية الضوابط 6

المخاطر المتبقية 7

القسم 3: مخاطر تمويل الانتشار وضوابطه 8

فئات وعوامل مخاطر تمويل الانتشار 9

تدابير تخفيف المخاطر 19

قبول العميل، إجرائات اعرف عميلك والعناية الواجبة تجاه العميل 19

العناية الواجبة المعززة 20

مسح معلومات العملاء لرصد أي مخاطر مرتبطة بالعقوبات ومحتوى الإعلام السلبي 22

المراقبة المستمرة ومراقبة المعاملات 23

تقارير الأنشطة المشبوهة 23

مسح الموظفين 24

تدريب الموظفين 24

القسم 4: استبيان قبول العميل وعوامل المخاطر المرتفعة لتمويل الانتشار وتصنيف درجات مخاطر العملاء 26

استبيان تقييم مخاطر تمويل الانتشار للعملاء 27

أسئلة إضافية خاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة 31

أسئلة إضافية خاصة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية 32

القسم 5: دراسات الحالة واستبيان تصنيف درجات مخاطر العملاء 33

دراسة حالة تساي 33

تحليل حالة 34

تقييم مخاطر العملاء باستخدام استبيان تقييم مخاطر العملاء 36

التوصيات 40

دراسة حالة VCE3 41

تحليل حالة 42

تقييم مخاطر العملاء باستخدام استبيان تصنيف درجات مخاطر العملاء 42

التوصيات 49

دراسة حالة كيم سو جوانغ 49

تحليل حالة 50

تقييم مخاطر العملاء باستخدام استبيان تقييم مخاطر العملاء 51

التوصيات 56

خاتمة 57

القسم 1: المقدمة والغرض

1. يمتلك المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار دورًا مركزيًا في رسم الإطار التنظيمي والقانوني، وكذلك في تنسيق الجهود لمكافحة تمويل انتشار التسلح في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن تعاون القطاع الخاص ضروري من أجل التوصل إلى أُطر وطنية ودولية فعالة لمكافحة تمويل انتشار التسلح. ولتحقيق ذلك، يوصي المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار القطاع الخاص بالاستفادة من أطر الحوكمة المعمول بها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتمكّن من مكافحة تمويل انتشار التسلّح بشكلٍ فعّال.

2. في عام 2020، قامت مجموعة العمل المالي (FATF) بتحديث توصياتها بأن يتوجّب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية "بتحديد وتقييم واتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من"[1] **مخاطر تمويل الانتشار**، وذلك بالإضافة لمتطلبات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. يعد هذا المستند بمثابة ملحق للدليل الإرشادي لمكافحة تمويل انتشار التسلّح للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية ويهدف إلى تقديم دعم إضافي للقطاع الخاص فيما يتعلق بكيفية تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر تمويل انتشار التسلّح.

4. يتكون هذا الدليل من خمسة (5) أقسام، بما في ذلك المقدمة. يتضمن القسم الثاني (2) على منهجية مقترحة لتقييم مخاطر تمويل الانتشار. ويتضمن القسم الثالث (3) نظرة عامة عن الضوابط المعمول بها في القطاع الخاص لدعم التخفيف من مخاطر تمويل الانتشار. القسم الرابع (4) يشمل أسئلة مقترحة يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها وطرحها على العملاء كجزء من عملية تصنيف درجات تقييم مخاطر تمويل الانتشار. أخيرًا وليس اخراً، يحتوي القسم الخامس (5) على دراسات الحالة المرتبطة بتمويل الانتشار وتقديم دليل شرح تفصيلي لكيفية استكمال تصنيف درجات مخاطر العملاء كما هو مطبق في الدراسات الحالة.

5. وجب التنويه أنّه بإمكان المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الاستفادة من منهجية تقييم مخاطر تمويل الانتشار وتكييف إجراءاتها الداخلية عند تقييم المخاطر لتشمل تمويل انتشار التسلّح.

[1] مجموعة العمل المالي، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار: توصيات مجموعة العمل المالي، 2012، التوصية 1، ص. 10.

القسم 2: منهجية تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح

6. تعتمد كل مؤسسة منهجية خاصة بها لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى هذا الأساس، يوصى بأن تستفيد المؤسسات من منهجية تقييم مخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب المعمول بها لتقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح.

7. إن منهجية تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح ترتكز على ثلاث خطوات رئيسية:

i. تقييم المخاطر المتأصلة؛

ii. تقييم فعالية الضوابط المعمول بها حالياً للتخفيف من المخاطر؛ و

iii. تحديد المخاطر المتبقية.

المخاطر المتأصلة

8. لإجراء عملية تقييم المخاطر، على القطاع الخاص القيام بتقييم المخاطر المتأصلة الخاصّة بتمويل انتشار التسلح للفئات التالية:

- العملاء؛
- النشاط التجاري للعملاء و/أو مهنتهم و/أو قطاعهم؛
- الموقع الجغرافي؛
- المنتجات والخدمات والمعاملات (الجديدة والحالية)؛
- قنوات التوزيع (الجديدة والحالية)؛ و
- التهديدات السيبرانية للأنظمة والبرامج المستخدمة.

9. ينبغي تقييم كل فئة من فئات المخاطر المذكورة أعلاه بناءً على مجموعة من عوامل مخاطر تمويل انتشار التسلح (سيتم مناقشة تلك العوامل بشكل مفصل في القسم 3)، والتي تبدأ بشكل أساسي في التعرف على كيفية تقييم المخاطر المتأصلة في كل فئة من هذه الفئات.

10. **المخاطر المتأصلة** هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة دون الأخذ بالاعتبار الضوابط المعمول بها للتخفيف من هذه المخاطر.

يتم تحديد المخاطر المتأصلة من خلال:

- **تهديدات تمويل انتشار التسلح ونقاط الضعف** لدى المؤسسة: على سبيل المثال، ما هي التهديدات التي تواجهها الدول التي تعمل فيها، وما هي نقاط الضعف التي تعاني منها الدول التي تعمل فيها. إنّ العوامل التي تؤثر على نقاط الضعف التي تواجه المؤسسة قد تشمل طبيعتها، حجمها، تنوعها والتواجد الجغرافي للأعمال التجارية، والأسواق المستهدفة وملفات العملاء، وعدد وحجم العمليات.

- الصعوبات **الجديدة والحالية** التي تم تحديدها من خلال عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، وضمان الجودة، والتحقيقات و/أو الإبلاغ عن الأنشطة أو المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية؛

- **الاستراتيجية التجارية** لمؤسستك **ومستوى تقبل المخاطر**: والتي تشمل القرارات المتعلقة بالدول التي ستعمل فيها المؤسسة، ونوع العملاء الذين سيتم خدمتهم، والمنتجات والخدمات التي ستقدمها؛

- **القيود الكامنة:** يتم تحديد المخاطر المتأصلة من خلال القيود الحالية (على سبيل المثال القيود التقنية على قنوات التوزيع أو طبيعة المنتج أو الخدمات أو قنوات التوزيع.)

11. يمكن بعد ذلك تقييم المخاطر المتأصلة بناءً على ثلاثة مستويات من المخاطر كما هو مشار إليه في الجدول رقم (1):

الجدول 1: المخاطر المتأصلة

منخفضة	**وجود مؤشرات محدودة أو معدومة لما يلي:** - التهديدات ونقاط الضعف - الصعوبات الجديدة والحالية - مستوى تقبل المخاطر - قيود متأصلة ذات مخاطر مرتفعة
متوسطة	**وجود بعض المؤشرات التالية:** - التهديدات ونقاط الضعف - المسائل الجديدة والقائمة - مستوى تقبل المخاطر - قيود متأصلة ذات مخاطر مرتفعة
مرتفعة	**وجود مؤشرات عديدة من:** - التهديدات ونقاط الضعف

	- المسائل الجديدة والقائمة - مستوى تقبل المخاطر - قيود متأصلة ذات مخاطر مرتفعة

فعالية الضوابط

12. يتم تحديد فعالية الضوابط من خلال معيارين: يركز المعيار الأول فيما إذا كانت الضوابط **مصممة بشكل مناسب**، ويركز المعيار الثاني على **مدى فعالية تطبيق** الضوابط من قبل المؤسسة للتخفيف من المخاطر المتأصلة لديها.

13. يهدف اختبار تصميم الضوابط إلى تحديد ما إذا كانت هذه الضوابط فعالة في الحد من أو الكشف عن المخاطر. على سبيل المثال، قد تشير إحدى المؤسسات إلى وجود عملية معتمدة لتصنيف درجات مخاطر تمويل الانتشار لعملائها الجدد. ولاختبار تصميم هذه الضوابط ، بالإمكان مراجعة الأدلة التي تثبت أنه تم تطبيق عملية تقييم مخاطر العميل وأنه قد تم تصميم هذه الضوابط بطريقة تسمح بتصنيف مخاطر العملاء بشكل دقيق[2].

14. إن وضع **الضوابط المصممة بشكل مناسب** لا يعتبر كافياً، بل يجب أيضًا تشغيلها وتطبيقها بشكلٍ فعّال. يهدف اختبار **فعالية تطبيق الضوابط** إلى تحديد ما إذا كان قد تم تطبيقها و/أو تشغيلها على النحو المقصود منها. فبالنسبة لمثال عملية تقييم مخاطر العميل، يتم اختيار عينة من استبيانات تصنيف مخاطر العميل وتخضع مرة أخرى إلى عملية تصنيف المخاطر للتأكد من أن عملية التصنيف قد تمت بشكلٍ فعّال وفقاً للإجراءات السارية في المؤسسة.

15. بمجرد قيام المؤسسة بتقييم كل من فعالية تصميم وتطبيق الضوابط، يمكنها تحديد الفعالية الشاملة للضوابط. ويتم تصنيف مستوى فعالية تصميم وتطبيق الضوابط كما هو موثق في الجدول رقم (2).

الجدول 2: معايير فعالية تصميم وتطبيق الضوابط

قوية	- الضوابط مصممة بشكل مناسب للتخفيف من المخاطر المتأصلة. - الضوابط مطبّقة بشكل فعّال للتخفيف من المخاطر المتأصلة.
معتدلة	- الضوابط تحتوي على ثغرات و/أو أوجه قصور متوسطة في التصميم وتحد من المخاطر المتأصلة بشكل متوسط.

[2] قد يتضمن ذلك على سبيل المثال التأكد من أن جميع عوامل مخاطر تمويل الانتشار المرتبطة عادةً بالعميل قد تم احتسابها وقياسها وأنه قد تم تسجيل جميع درجات المخاطر ورفعها بشكل كامل ودقيق. وننوه بأنه يعود للمتخصصين في مجال المخاطر مثل المدققين أو موظفي مراقبة الامتثال لتحديد أفضل طريقة لتقييم ومراجعة واختبار الضوابط.

	- الضـــوابط تحتوي على ثغرات و/أو أوجه قصـــور متوســـطة في التطبيق وتحد من المخاطر المتأصلة بشكل متوسط.
ضعيفة	- الضـــوابط تحتوي على ثغرات و/أو أوجه قصـــور كبيرة في التصـــميم وغير مناســـبة للحد من المخاطر المتأصلة. - الضوابط تحتوي على ثغرات و/أو أوجه قصور كبيرة في التطبيق وغير مناسبة للحد من المخاطر المتأصلة.

16. إن فعالية تصميم وتطبيق الضوابط تشير إلى ما إذا كانت الضوابط غير فعالة، أو فعالة جزئيًا، أو فعالة وفقًا للجدول رقم (3) أدناه.

الجدول 3: فعالية الضوابط

		فعالية التطبيق		
		ضعيفة	**معتدلة**	**فعالة**
		فعالية الضوابط		
فعالية التصميم	**ضعيفة**	غير فعالة	غير فعالة	غير فعالة
	معتدلة	غير فعالة	فعالة جزئيا	فعالة جزئيا
	فعالة	غير فعالة	فعالة جزئيا	فعالة

17. وجب التنويه بأنه يتعين على المؤسسات مراجعة واختبار ضوابطها بشكل دوري، كما يجب معالجة أي نقاط ضعف يتم تحديدها.

المخاطر المتبقية

18. المخاطر المتبقية هي تلك المتبقية بعد الأخذ في الاعتبار فعالية الضوابط. بمجرد تقييم كل من المخاطر المتأصلة وفعالية الضوابط؛

يتم تحديد المخاطر المتبقية حسب الجدول رقم (4):

الجدول 4: المخاطر المتبقية

		المخاطر المتأصلة		
		منخفضة	متوسطة	مرتفعة
		المخاطر المتبقية		
فعالية الضوابط	غير فعالة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
	فعالة جزئيا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
	فعالة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة

19. على سبيل المثال، إذا تم تحديد المخاطر المتأصلة لفئة من فئات العملاء على أنها "متوسطة" وتم تحديد فعالية الضوابط على أنها "فعالة جزئيًا"، فسيتم تصنيف المخاطر المتبقية لهذه الفئة من العملاء على أنها "متوسطة".

20. ومن المهم الإشارة إلى أن المؤسسات يمكنها تكييف الجدول رقم (4) ومنهجية تصنيف الدرجات لتتناسب مع إجراءاتها الداخلية.

دورية المراجعة

21. يعتبر التقييم المؤسسي لمخاطر تمويل انتشار التسلّح عملية متطورة ويجب تحديثها بانتظام، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات ونقاط الضعف الجديدة التي قد تنشأ بعد حدث محفّز.

22. في السياق المؤسسي، قد تتضمن الأحداث المحفزة تغييرات في استراتيجية أعمال الشركة، وقاعدة العملاء المستهدفين، والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم الجديدة، وإنشاء نشاط تجاري في دول مرتفعة المخاطر.

القسم 3: مخاطر تمويل انتشار التسلح وضوابطه

23. يبين الجدول رقم (5) **ستة فئات خاصّة بمخاطر تمويل انتشار التسلح** التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد المخاطر المتأصلة، وهي: 1) العملاء؛ 2) النشاط التجاري للعميل و/أو مهنته و/أو قطاع عمله؛ 3) الموقع الجغرافي، 4) المنتجات والخدمات والمعاملات؛ 5) قنوات التوزيع و6) التهديدات السيبرانية للأنظمة والبرامج.

24. على المؤسسات النظر في كل فئة من فئات المخاطر ومقارنتها بـ "عوامل المخاطر" ذات الصلة بأنشطتها التجارية (موضحة في العمود الثاني من الجدول رقم 5). تتراوح أهمية عوامل المخاطر المحددة عبر مختلف المؤسسات. على سبيل المثال، الانكشاف

التجاري لدى شركة التأمين البحري يختلف عن بنك دولي أو مزود خدمات الأصول الافتراضية أو تاجر المعادن الثمينة و الأحجار الكريمة. علاوة على ذلك، تختلف عوامل المخاطر بحسب نوع الأسواق التي تخدمها المؤسسة وعملائها والمنتجات التي تقدمها وقنوات التوزيع والمنصات التي تستخدمها. في حين يحتوي العمود الثالث من الجدول رقم (5) على أنشطة مرتبطة بتمويل انتشار التسلّح ورسمها مقابل فئات المخاطر المذكورة. وجب التنويه إلى أن الجدول رقم (5) لا يضم قائمة شاملة لعوامل المخاطر وإنما أمثلة لمساعدة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية للتعرّف على أبرز عوامل المخاطر.

فئات وعوامل مخاطر تمويل انتشار التسلح

25. ينبغي على تقييم المخاطر اتباع النهج القائم على المخاطر بحيث يتيح للمؤسسات المرونة بالإجراءات أو الخطوات التي تتخذها لمكافحة تمويل انتشار التسلح. كما أنّ النهج القائم على المخاطر لا يمنع المؤسسات من التعامل مع عملاء أو إقامة علاقات عمل قد تكون أكثر عرضة لمخاطر تمويل انتشار التسلح، بل هو نهج يوجه المؤسسات نحو تركيز وإدارة جهود مكافحة الجرائم المالية وتكثيفها على الجوانب التي تمثل مخاطر أكثر ارتفاعاً.

الجدول 5: فئات المخاطر وعوامل المخاطر[3]

فئات المخاطر	عوامل المخاطر	الأنشطة المحتملة لتمويل انتشار التسلّح
مخاطر العملاء (بما في ذلك نوع الكيان الاعتباري)	الإقامة والجنسية	• استغلال نقاط الضعف لدى الدولة في مكافحة تمويل انتشار التسلح (قد يكون ذلك نتيجة عوامل سابقة، أو ضعف الإطار التنظيمي والقانوني، أو العوامل الاجتماعية والسياسية، أو العوامل الاقتصادية والتكنولوجية). • استخدام دول توفّر الحسابات لتقديم الخدمات المالية للدول الخاضعة في انتشار التسلّح أو تسهيلها. • استخدام الفروع المحلية للبنوك والمؤسسات المالية الموجودة في دول تعتبر مصدر قلق لدعم أنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل. • استخدام الهياكل المعقدة (مثل الصناديق الاستئمانية متعددة المستويات والمؤسسات) والمدراء و/أو المساهمين الاسميين لإخفاء المستفيد الحقيقي أو المسيطر الأبرز وارتباطهم بالكيانات أو الدول الخاضعة للعقوبات، لاسيما تلك الموجودة في الملاذات الضريبية الخارجية (offshore tax havens). • استخدام العملات الرقمية لتجنب النظام المالي الرسمي.
	هياكل ملكية معقدة تتضمن العديد من الدول وأنواعاً مختلفة من الكيانات	
	استخدام شركات دولية	
	مزودو العملات الافتراضية أو العملاء الذين يستثمرون عبر هؤلاء المزودين	
	الشركات التي تضم مساهمين اسميين	

[3] تامي، ن. (2023) "دليل التقييم المؤسساتي لمخاطر تمويل الانتشار"، ص.24.
https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/special-resources/institutional-proliferation-finance-risk-assessment-guide

		• إنشاء شبكات مؤسسية تعمل على تسهيل أنشطة تمويل الانتشار دون أن تكون بالضرورة متورطة فيها. • المستفيد الحقيقي والعلاقات وهياكل السيطرة غير واضحة. • استخدام الشركات الواجهة أو الشركات الوهمية أو الوسطاء للحصول على منتجات وخدمات التمويل التجاري، أو كأطراف في معاملات مالية لإعطائها صفة الشرعية.
النشاط التجاري للعميل/ مهنته / قطاع عمله	شركات الخدمات المالية	• تُستخدم شركات الصرافة في التحويلات النقدية لدعم شبكات انتشار التسلح حيث تشمل التحويلات أفرادًا أو كيانات مملوكة أو خاضعة لسيطرة الجهات الفاعلة في مجال الانتشار. ويمكن أن تشمل أيضًا مدفوعات لشبكات الجريمة المنظمة المشاركة في أنشطة مدرة للأرباح. • استخدام الجامعات أو مراكز الأبحاث لشراء سلع ذات الاستخدام المزدوج و/أو لدفع الأموال. يمكن أن يتم ذلك تحت غطاء مذكرات التفاهم الموقعة مع جامعات/مراكز بحثية أخرى. • استخدام شركات الشحن والوسطاء والوكلاء للحصول على التأمين أو الخدمات المالية الأخرى المتعلقة بالنقل البحري. غالبًا يتم فيها
	التصنيع	
	الزراعة	
	البحوث	
	الموردون والمشترون والشركاء التجاريون في مجال تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل/السلع ذات الاستخدام المزدوج /الصناعات النووية/ الصناعات الدفاعية	
	قطاع النقل البحري/الشحن	
	مزودو خدمات الظل المصرفية	
	شركات الصرافة	

	السفارات والقنصليات الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر مزودو خدمات الشركات والوسطاء	استخدام شركات واجهة ذات هياكل ملكية غامضة. • استخدام الدبلوماسيين، أو المسؤولين القنصليين، أو البعثات الدبلوماسية أو القنصلية لكوريا الشمالية لبناء شبكات، بما في ذلك شبكات من الشركات داخل الدولة. تقوم هذه الشبكات بعد ذلك بتسهيل مجموعة من الأنشطة المدرّة للأرباح[4] بالإضافة إلى تسهيل الوصول الى المنتجات أو الخدمات المالية المتعلقة بالتجارة في السلع. • استغلال الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر أو شركائهم االذين قد يستغلون مناصبهم للوصول إلى حقوق الانتفاع من الأراضي أو مشاريع التعدين أو استغلال الشركات (مثل مصايد الأسماك) المدرة للأرباح لصالح الدول والجهات الفاعلة الخاضعة للعقوبات. • استغلال الوسطاء المهنيين ومزودي خدمات الشركات لإخفاء أطراف المعاملات والمستخدمين النهائيين المتورطين في تمويل انتشار التسلح.
المخاطر الجغرافية	الدول المعروفة بتحويل الشحنات أو المعاملات المالية عن طريقها	

[4] لا يقدم هذا الدليل قائمة شاملة بالأنشطة التي تم الإبلاغ عن مشاركة أو افتراض إمكانية مشاركة مواطنين وكيانات كورية شمالية وإيرانية بها لجمع الأموال .هناك العديد من الأنماط الراسخة أو الناشئة لأنشطة جمع الأموال مثل الجرائم الإلكترونية وسوء استخدام العملات الرقمية، وتقديم المساعدة العسكرية، وبناء التماثيل والنصب التذكارية، والتجارة غير المشروعة في الحيوانات البرية، والعمالة في الخارج عبر أنواع مختلفة من القطاعات. تختلف أنشطة جمع الإيرادات حسب الدول لأنها تعتمد على نقاط الضعف المحددة فيها. للمزيد، من التفاصيل راجع داريا دولزيكوفا وأناغا هوشي، "المخطط الاحتيالي الجنوبي: "تمويل الانتشار في كوريا الشمالية وفي جنوب وشرق أفريقيا"، *أوراق عرضية للمعهد الملكي للخدمات المتحدة* (أبريل 2020)، متوفر على الانترنت:
https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/occasional-papers/southern-stratagem-north-korean-proliferation-financing-southern-and-eastern-africa.

	دول ذات قوانين ضـــعيفة في مجال الرقابة على الصادرات	• اسـتغلال الفروع المحلية للبنوك والمؤسـسـات المالية الموجودة في الدول التي تعتبر مصـدر قلق في مجال الانتشار. • اســتخدام دول ثالثة ذات أطر ضــعيفة في مكافحة تمويل الانتشــار وذات قوانين غير صـارمة في الرقابة على الصـادرات، أو ذات مخاطر مرتفعة للفسـاد والرشـوة من أجل تنفيذ المعـاملات المـاليـة المتعلقـة بـالســلع ذات الاستخدام المزدوج. • اســتخدام دول خـارجيـة (offshore) تتيح خدمات إنشـاء شـركات واجهة و/أو صـورية بســهولـة لإخفاء المســتفيد الحقيقي و/أو المستخدمين النهائيين المرتبطين ببرامج أسلحة الدمار الشامل. • اســتخدام العلاقات التجارية أو غيرها من العلاقات الاقتصادية مع الدول التي لها روابط أو تعرض كبير لدولة خاضــعة في أنشــطة انتشـار التسـلّح. غالبًا ما يتم تسـهيل ذلك من خلال شبكة معقدة من الشركات. • اســتخدام دول ذات تدابير تنظيمية غير كافية للامتثال لمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشـار التسـلّح مما قد يوفر فرصًـا لاستغلال المراجحة التنظيمية.
	الدول مرتفعة المخاطر	
	الدول الخاضعة للعقوبات أو الحظر؛ الدول التي تم تحديدها على أنها تفتقر إلى القوانين واللوائح لمكافحة غســل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشــار التســلّح.	
	المراكز المالية الخارجية (offshore) والدول غير المتعاونة ضريبياً.	
	الدول التي حُددت على انها تحتوي على نسب كبيرة من الفساد أو الجرائم المنظمة أو أنشطة إجرامية أخرى.	
	الدول التي تم تحديدها على أنها توفر التمويل أو الدعم للأنشطة الإرهابية	

		راجع الجدول رقم (6) لمعرفة المزيد عن المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم نقاط ضعف الدول.
مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات	الدفع عبر الحسابات المفتوحة	• استخدام منتجات وخدمات التمويل التجاري وخدمات الدفع في شراء السلع الحساسة لانتشار التسلّح. • استخدام وثائق مزورة أو احتيالية تتعلق بالشحن أو الجمارك أو المدفوعات لتسهيل المعاملات أو التمويل التجاري. • استخدام الدفع الإلكتروني الدولي مع رقابة محدودة على إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل الدافع و المدفوع له. • استخدام نظام الظل المصرفي الذي يتميز بمحدودية الإفصاح عن قيمة الأصول وطبيعتها. • استخدام الخدمات المصرفية المراسلة لتحويل القيمة عبر النظام المالي الدولي من وإلى مرتكبي جريمة الانتشار لدفع ثمن السلع ذات الاستخدام المزدوج، أو لتحويل عائدات أنشطة تدرّ الأرباح. • استخدام الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية لإجراء مدفوعات دولية لشراء سلع ذات الاستخدام المزدوج، أو لتحويل عائدات أنشطة تدرّ الأرباح.
	خطابات الاعتماد	
	المدفوعات الدولية	
	نظام الظل المصرفي	
	العلاقات المصرفية المراسلة.	
	الحسابات المصرفية الأجنبية	
	التجارة في المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	
	توفير منتجات التأمين البحري	
	توفير خدمات تداول الأصول الافتراضية	

		• شـــراء أو بيع المعادن الثمينة و/أو الأحجار الكريمة لنقل القيمة عبر الدول أو لدرّ الأرباح لدعم برامج أسلحة الدمار الشامل. • توفير التـأمين البحري لشـــركـات الشـــحن المتورطة في مخالفة أنظمة العقوبات. • اســـتخدام الأصـــول الافتراضـــية التي توفر خصـــــائص إخفـاء الـهويـة (الـعمـلات الخصوصية). • استخدام مزودي خدمات الأصـول الافتراضـية غير المنظمين لتجنب النظام المالي الرســمي والضوابط المرتبطة به. • النقل المباشـــر أو تســـهيل تحويل الأصـــول الافتراضـــيـة لصـــــالح الأفراد أو الكيـانـات الخـاضـــعين للعقوبـات بهـدف التهرّب من العقوبات.
مخاطر قناة التوزيع	العلاقة الوجاهية (وجه لوجه) العلاقة غير الوجاهية	• استخدام تسـهيلات فتح الحسـاب دون الحاجة لحضـور الأطراف المعنية بصـفة شـخصـية بهدف إخفاء هوية المستفيد الحقيقي. • الخدمات التي من شـأنها إخفاء هوية المسـتفيد الحقيقي عن السـلطات المختصـة (على سـبيل المثال، المخاطر التي يمثلها المدير الاسمي).
التهديدات السيبرانية للأنظمة والبرامج	القرصنة	• قرصـنة الحسـابات للحصـول على الأموال من قبل الدول الفاعلة في أنشطة انتشار التسلّح.
	برمجيات الفدية	• استخدام أنظمة تحتوي على برامج خبيثة تعمل على تجميد أو تشـــفير الأجهزة التي يتم إلغاء

		حظر اســـتخدامها بعد دفع الفدية للجهات الفاعلة في أنشطة انشار التسلّح.
	مختصـــي تكنولوجيا المعلومات الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الحساسة	• اســـتخـدام موظفي تكنولوجيـا المعلومـات وتوظيفهم في منظمـات تعمـل في مجـالات مرتبطة بأسـلحة الدمار الشـامل أو التدريب أو تطوير استخدام السلع ذات الاستخدام المزدوج.

26. يحتوي الجدول رقم (6) على دليل للمعايير التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم مخاطر تمويل الانتشـــار التي قد تتعرض لها الدول. وجب التنويه إلى أن الجدول مخصـص للاسـترشـاد ويشـمل على أمثلة عن العوامل و/أو العناصـر التي يجب مراعاتها عند إعداد تقييم مخاطر الدول لدى المؤسسة. كما تجدر الإشارة بأن هناك العديد من القوائم التي يمكن الرجوع إليها لتحديد درجات تقييم مخاطر الدول، على سبيل المثال:

- قائمة الدول الخاضعة للمراقبة المعززة التي وضعتها مجموعة العمل المالي[5]؛
- قائمة الدول مرتفعة المخاطر التي وضعها الاتحاد الأوروبي[6]؛
- برامج العقوبات الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة وقائمة معلومات الدول[7]؛
- مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال[8]؛ أو
- مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية[9].

[5] متوفر على الانترنت: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Increased-monitoring-february-2023.html.

[6] متوفر على الانترنت: https://finance.ec.europa.eu/financial-crime/high-risk-third-countries-and-international-context-content-anti-money-laundering-and-countering_en.

[7] متوفر على الانترنت: https://ofac.treasury.gov/sanctions-programs-and-country-information

[8] متوفر على الانترنت: https://index.baselgovernance.org/methodology#:~:text=The%20Basel%20AML%20Index%20measures,high%20risk%20of%20ML/TF.

[9] متوفر على الانترنت: https://www.transparency.org/en/cpi/2022.

- الدول الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة[10].

الجدول 6: مثال على تصنيف درجات مخاطر الدول [11]

مقيدة/مرتفعة جدًا	• تخضع الدولة لعقوبات الأمم المتحدة المتعلقة بأنشطة انتشار التسلح (كوريا الشمالية وإيران)
مرتفعة	• تخضع الدولة لعقوبات أخرى أحادية الجانب. • تتمتع الدولة بشبكة مؤسسات تجارية واسعة مع دول فاعلة في مجال انتشار التسلّح أو علاقات مع دول خاضعة للعقوبات. • تقدم الدولة تسهيلات لتسجيل سفن لمالكين غير مقيمين في الدولة ومنح جوازات سفر لغير مواطنيها. • الدولة مدرجة في قائمة الدول الخاضعة للمراقبة المعززة التي وضعتها مجموعة العمل المالي. • تشير المعلومات المالية الاستخبارية إلى أن الدولة لديها توجّه في تطوير القدرة النووية من خلال عمليات الشراء غير المشروعة.
متوسطة الى مرتفعة	• دولة معروفة بتحويل أو إعادة توجيه الشحنات والمعاملات عن طريقها، ويكون تقييمها بمستوى منخفضٍ من الفعالية في تقارير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي، بما في ذلك النتيجة المباشرة 11. [12] • القرب الجغرافي من دولة فاعلة في انتشار التسلح. • دولة حددها فريق خبراء الأمم المتحدة / مكتب مراقبة الأصول الأجنبية / وسائل الإعلام الرئيسية إما لتعاملها مع دول خاضعة للعقوبات أو لعدم وجود رؤية واضحة / شفافية كافية بشأن أنماط التجارة. • عدم تفاعل واستجابة الدولة على استفسارات فريق خبراء الأمم المتحدة. • دولة خارج معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية و/أو الدول التي تحافظ على قدراتها النووية أو تعمل على تطويرها. • الدولة الفاعلة في أنشطة انتشار التسلح لها وجود دبلوماسي في البلاد.
متوسطة	• الدولة المجاورة لدولة فاعلة في انتشار التسلّح. • الدولة تضم جالية كبيرة من دولة تعتبر مصدر قلق في مجال انتشار التسلح. • تحتضن الدولة مركزًا ماليًا أو تجاريًا أو مركزًا لإعادة الشحن يعتبر جاذباً لممولي انتشار التسلح.

[10] الرجاء الاطلاع على: https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/information.

[11] تامبي، ن. (2023) "دليل التقييم المؤسساتي لمخاطر تمويل الانتشار"، ص.26. متوفر على الإنترنت: https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/special-resources/institutional-proliferation-finance-risk-assessment-guide.

[12] تقيم "النتائج المباشرة" مدى استيفاء الدولة لأهداف معايير مجموعة العمل المالي. وتتطلب النتيجة المباشرة رقم 11 منع الأشخاص والكيانات المتورطة في انتشار أسلحة الدمار الشامل من جمع الأموال ونقلها واستخدامها. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من خلال دليل مجموعة العمل المالي لتقييم الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/Fatf-methodology.html
بالإضافة إلى ذلك، راجع الرابط التالي للحصول على تصنيف التقييم الموحد:
https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/Assessment-ratings.html.

	• الدولة لديها قطاع تصنيع ينتج سلعًا خاضعة للأنظمة الدولية للرقابة على الصادرات في مجال أسلحة الدمار الشامل و/أو وسائل توزيعها. • الدول التي لديها ضعف في الضوابط و/أو إجراءات الإنفاذ في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.
منخفضة	• تتمتع الدولة بآليات تنظيمية وإنفاذية قوية معترف بها من قبل مجموعة العمل المالي، و/أو الدولة غير مدرجة في قوائم مجموعة العمل المالي. • تمتلك الدولة نظامًا قويًا لتسجيل الشركات. • أجرت الدولة تقييمًا وطنيًا للمخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح وحددت ونفذت ضوابط مخففة لمعالجة الجوانب مرتفعة المخاطر التي تم طرحها في التقييمات الوطنية.

تدابير تخفيف المخاطر

27. بناءً على فهم شامل لمنهجية تقييم مخاطر الفئات والعوامل المرتبطة بتمويل انتشار التسلح، هناك ضوابط عديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن أن تستخدم أيضاً لمساعدة القطاع الخاص في التخفيف من مخاطر تمويل انتشار التسلح. بالامكان التعرف على تلك الضوابط حسبما هو مذكور أدناه.

قبول العميل، إجراءات اعرف عميلك والعناية الواجبة تجاه العميل

28. إن المعلومات التي يتم جمعها كجزء من إجراءات اعرف عميلك وكذلك العناية الواجبة تجاه العميل تساعد القطاع الخاص على فهم وتقييم وتوثيق مخاطر تمويل انتشار التسلح التي قد يتعرض لها، حيث تتكون معرفة وفهم معمق لدى المؤسسة عن العميل أثناء عملية قبوله التي من خلالها جمع المعلومات اللازمة لمراقبة وفحص وتقييم مخاطر تمويل الانتشار المحتملة الخاصة بالعميل.

29. أهداف اجراءات اعرف عميلك والعناية الواجبة تجاه العميل هي:

- تحديد والتحقق من هوية العميل؛
- الحصول على وصف تفصيلي لخلفية العميل؛
- معرفة مصدر ثروة العميل ومصدر الأموال (مصدر الأصول التي سيتم نقلها إلى المؤسسة)؛
- معرفة الغرض وطبيعة العلاقة وكذلك الحركة المتوقعة في الحساب؛
- معرفة هيكل الملكية والسيطرة في حال كان العميل كيانًا اعتبارياً؛
- تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين والتحقق منها، وتحديد الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر وشركائهم والتحقق منهم؛
- تحديد وفهم مع من يقوم العميل بالتعامل ومكان انعقادها؛
- فحص قوائم العقوبات وقوائم المراقبة ومحتوى وسائل الإعلام السلبية.

30. بالإضافة إلى ذلك، إن معرفة ما إذا كان العميل يتعامل مع السلع ذات الاستخدام المزدوج أو غيرها من السلع الخاضعة للرقابة (مثل النووية أو العسكرية) أمر ضروري لمكافحة تمويل انتشار التسلح. وكجزء من عملية معرفة العميل والعناية الواجبة تجاه العملاء، يجب على القطاع الخاص تقييم العناصر التالية:

- إذا كان العميل لديه ترخيص للتجارة في تلك السلع؛
- إذا كان هناك رابط مع دولة خاضعة للعقوبات أو مع منطقة مجاورة لدولة خاضعة للعقوبات؛
- ما إذا كانت المعاملات التجارية تنطوي على إعادة شحن البضائع.

31. يجب أن تمتد إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء واجراءات معرفة العميل التي تطبق على الكيانات الاعتبارية إلى الأشخاص الطبيعيين المرتبطين بها، بما في ذلك المستفيدين الحقيقيين من الكيان، والأشخاص المفوضين بالتوقيع والأشخاص الموكلين توكيلا رسمياً و/أو كبار المسؤولين الإداريين.

32. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الجهات الخاضعة للرقابة جمع وحفظ المعلومات المتعلقة بعملائها. ويجب مراجعة هذه المعلومات بشكل دوري للتأكد من أن معلومات العملاء لا تزال دقيقة وكاملة وسارية وأن ظروف العملاء لم تتغير. يعد هذا النوع من الضوابط ضرورياً للتخفيف من مخاطر تمويل انتشار التسلح لأنه يمكّن المؤسسة من التأكد فيما إذا كان نشاط العميل تتماشى مع ملف المخاطر الخاص به ويتيح تحديد الغرض من علاقة العمل.

العناية الواجبة المعززة

33. تشير العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء إلى الخطوات الإضافية التي يتعين على المؤسسة اتخاذها عند قبول العميل أو أثناء علاقة العمل معه، وذلك للحد من أو إدارة المخاطر المتأصلة المرتفعة للجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر تمويل انتشار التسلح المتعلقة بالعميل. وفيما يلي عناصر لتحديد ما إذا كان العميل يجب أن يخضع للعناية الواجبة المعززة:

- شخص سياسي ممثل للمخاطر (أجنبي أو محلي)؛

- شـــخص أو كيان اعتباري يتخذ مقراً له أو تم انشـــاؤه في دولة مرتفعة المخاطر وفقًا للوائح دولة الإمارات العربية المتحدة وقائمة الدول مرتفعة المخاطر الخاصة بالمؤسسة؛[13]

- العميل الذي يقوم بشراء المنتجات والخدمات وعملات رقمية معززة للخصوصية والتي تكون أكثر عرضة لتمويل انتشار التسلح؛

- العميل الذي تكون هيكلية ملكية شركته معقدة للغاية وغير واضحة؛

- العميل الذي يستخدم الشركات الدولية في دول خارجية (offshore) مختلفة لهيكلية الأصول ودعم احتياجاته الاستثمارية؛

- العميل الذي ينشط و/أو يشارك في قطاع مرتفع المخاطر.

34. في الحالات التي تشير فيها إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء ومعرفة العميل إلى أن المؤسسة تتعامل مع عميل مرتفع المخاطر، يجب إجراء العناية الواجبة المعززة مع التركيز بشكل خاص على تأكيد معلومات العميل بواسطة استخدام مصادر معلومات مستقلة وموثوقة. تتطلب جزئية العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء على:

- الحصول على معلومات إضافية لمعرفة العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها، وعلى أن يتم تحديثها كل 12 شهرًا. وعلى سبيل المثال، قد تتضمن المعلومات الإضافية للعناية الواجبة تجاه العميل وإجراءات معرفة العميل الحصول على نسخة من جواز الســـفر في الحالات التي يكون العميل فيها قد قدّم وثيقة الهوية الوطنية فقط (للأفراد)، أو طلب عقد التأســـيس في الحالات التي يقدم فيها العميل الرخصة التجارية فقط (للكيانات)؛

- معرفة شاملة للأنشطة المتعلقة بالعميل وتوثيق المعلومات؛

- تخفيض نسبة السيطرة على حصة الملكية من 25% إلى 10%؛[14]

[13] يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة https://www.namlcftc.gov.ae/en/more/jurisdictions/high-risk-countries/

[14] وجب التنويه إلى أن هذه تعدّمن أفضل الممارسات المسجلة في بعض الدول ولكنها ليست متطلبًا قانونياً بموجب قرار مجلس الوزراء حول المستفيد الحقيقي رقم 58 لعام 2020 بشأن تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي. لمزيد من المعلومات راجع قرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020.

- تعزيز ضـوابط مراقبة علاقة العمل والمعاملات التي يتم إجراؤها على العميل لتحديد أي سـلوكيات أو حركة معاملات غير عادية أو غير متوقعة والتي قد تؤدي إلى الاشتباه في تمويل انتشار التسلح؛

- توثيق دور الشخص السياسي ممثل للمخاطر في حال تواجده ضمن هيكل الكيان الاعتباري.

- إجراء المزيد من عمليات البحث مثل السجلات الجنائية، السوابق القضائية، التاريخ المالي، وأي مقالات سلبية في وسائل الإعلام التي من شأنها تعزيز فهم المخاطر الخاصّة بالعميل؛

- الحصول على معلومات إضافية عن طبيعة العلاقة التجارية مع العميل، وأسباب المعاملات وخلفيتها الاقتصادية وعن مدى صـحة هذه المعاملات وعن مصـدر أموال العميل و/أو مصـدر الثروة و/أو العملات الرقمية للتأكد من أنها غير مرتبطة بتمويل انتشار التسلح.

- الحصـول على الموافقة من قبل لجنة قبول العملاء ذات الصـلة و/أو الإدارة العليا لغايات البدء بعلاقة العمل أو اسـتمرارها أو إنهاؤها.

مسح معلومات العملاء لرصد أي مخاطر مرتبطة بالعقوبات ومحتوى وسائل الإعلام السلبي

35. عمليات مسح العملاء الحاليين كجزء من عملية معرفة العميل والعناية الواجبة تجاه العملاء تساهم في تحديد ما إذا كان العميل يمثل مخاطر مرتفعة لتمويل انتشار التسلّح. ومن المتوقع أن يتم مسح جميع العملاء والمستفيدين الحقيقيين والمفوضين بالتوقيع والموكلين ومدراء الشركات و/أو جميع الأفراد الآخرين ذوي الصلة المتواجدة في الهيكل التنظيمي.

36. يحدد مسح العميل ما إذا كان هناك أي تطابقات مع أفراد و/أو كيانات:

- كتبت بحقهم مقالات إعلامية سلبية و/أو تمتلك سمعة سلبية حولها؛

- خضعوا لمحاكمة جنائية؛

- يعتبرون أشخاصاً سياسيين ممثلي المخاطر أو أقاربهم أو شركاءهم المقربون؛

- يخضعون للعقوبات و/أو مرتبطين بكيانات اعتبارية و/أو أشخاص طبيعيين خاضعين للعقوبات؛

- ذو علاقة بتمويل انتشار التسلح وأنشطة الانتشار و/أو ممولي الانتشار.

37. يجب إجراء مسح العقوبات كحدّ أدنى في الظروف المذكورة في القسم الرابع (4) من الدليل الإرشادي للعقوبات المالية المستهدفة ويجب مسح المدفوعات عبر الحدود ومعاملات الأوراق المالية فوراً مقابل قوائم العقوبات الدولية والمحلية. التنبيهات/ الاشعارات التي تترافق مع احتمالية أعلى لرصد تطابق مؤكد فيجب رفعها إلى الإدارة وفقاً للإجراءات الداخلية للمؤسسة.

38. قد تؤثر نتيجة المسح على مستوى مخاطر العميل وقد تؤدي إما إلى تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة على العملاء و/أو انهاء العلاقة مع العميل و/أو رفع تقرير معاملات / نشاط مشبوه الى وحدة المعلومات المالية.

المراقبة المستمرة ومراقبة المعاملات

39. بمجرد قبول العميل وإنشاء علاقة عمل معه، يتوجب على المؤسسات إعادة تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء / إجراءات معرفة العميل بصفة دورية أو عند وقوع مستجد يستدعي ذلك. يتم تحديد وتيرة هذه المراجعات من خلال ملف المخاطر الخاص بالعميل وفقاً للنهج القائم على المخاطر وبما يتماشى مع الإجراءات الداخلية للمؤسسة. وكجزء من المراجعات الدورية، تعمل المؤسسة على تحديث جميع معلومات ذات العلاقة بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء/ معرفة العميل. على سبيل المثال، فإنّ العميل الذي أعيد تصنيفه من فئة المخاطر المتوسطة الى فئة المخاطر المرتفعة نتيجة المراجعة الدورية سيخضع لإجراءات العناية الواجبة المعززة.

40. بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء / اجراءات معرفة العميل، يتوجب على المؤسسة مراجعة وتحليل المعاملات طوال فترة علاقة العمل، بما في ذلك أن تقوم شركات مزودي خدمات الأصول الافتراضية بمراقبة سلاسل الوحدات المجمعة أي (البلوك تشين)، وذلك للتأكد من أن المعاملات التي يتم إجراؤها متوافقة مع ملف العميل. كما يجب أن تتضمن الأدوات المستخدمة لمراقبة المعاملات إلى أنماط تشير إلى أنشطة تمويل انتشار التسلح. ومن ثم، تحدد المؤسسة ما إذا كانت سلوكيات العملاء واستخدامهم للخدمات والمنتجات والودائع وأحجام المعاملات تتماشى مع المعاملات المتوقعة وطبيعة علاقة العمل والغرض منها وما إذا كانت هذه الأنشطة لها مبررات تجارية قوية أو يجب التعامل معها على أنها مشبوهة.

تقارير الأنشطة المشبوهة

41. ينبغي على الموظفين الإبلاغ فوراً عن أي اشتباه مرتبط بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسلح إلى قسم الامتثال. إذا لم تتمكن المؤسسة من تجاهل الاشتباه بعد التحقيق، فينبغي على المؤسسة رفع تقرير معاملات / نشاط مشبوه إلى وحدة

المعلومات المالية عبر منصـــة goAML. لمزيد من التفاصـــيل حول آلية الإبلاغ، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لوحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فحص الموظفين

42. يجب على المؤسسات اتباع إجراءات توظيف صارمة بما يتماشى مع اللوائح ذات الصلة ومسح الموظفين للوقاية من تمويل انتشار التسلح. كما يجب تقييم كفاءة الموظفين وحسن سمعتهم ونزاهتهم.

تدريب الموظفين

43. يجب على المؤسـسـة التأكد من أن جميع الموظفين المعنيين والمتعاقدون معها والإدارة العليا وأي فرد معني ذو صـلة قد تم تدريبهم عن كيفية حماية المؤسسة من الاستغلال لغايات تمويل انتشار التسلح. ويجب تخصيص تدريب بمكافحة تمويل الانتشار للموظفين المعنيين أو الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء أو الذين تعرضـهم مسـؤولياتهم لمخاطر تمويل انتشـار التسـلّح. كما ينبغي على الموظفين الذين يتولون مسؤولية قبول العملاء وتقييم المخاطر والمراقبة المستمرة وفحص الأسماء والمعاملات الخضوع لدورات تدريبية تستهدف مخاطر تمويل الانتشار والأنماط أو حالات التهرب من العقوبات ومؤشرات المخاطر.

44. يوصـي المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشـار بمراجعة الضـوابط المذكورة أعلاه بالتوازي مع العناصـر التالية للتأكد من تضـمين مكافحة تمويل انتشار التسلح كجزء لا يتجزأ من إطار عمل المؤسسة:

- **إطار الحوكمة**. يتضـمن ذلك التأكد من أن مكافحة تمويل انتشـار التسـلح جزء من إطار الحوكمة الشـاملة، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بكيفية تأثير/تفاعل تدابير مكافحة تمويل الانتشـــار في وظيفة الامتثال مع الوظائف الأخرى في المؤسسة.

- **حزمة المعلومات الإدارية** التي يتم مشاركتها مع الإدارة العليا. قد تشمل الحزمة إلى معلومات تتعلق بمخاطر مكافحة تمويل انتشار التسلح وسياسات وإجراءات وضوابط الحد منها وفعالية لتلك الضوابط، بالإضافة إلى معلومات أخرى.

- **سياسات مكافحة تمويل انتشار التسلح**. وقد تشمل السياسات تلك المتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الانتشار، وإجراءات التعامل مع السلع ذات الاستخدام المزدوج والإبلاغ عن أنشطة تمويل الانتشار المشبوهة.

- **أنظمة مسح ملائمة.** ويشمل ذلك التأكد من أن أنظمة المسح كافية ومناسبة لغرض الكشف عن تطابقات الأسماء المؤكدة والجزئية في قوائم العقوبات، وكذلك الكشف عن السلع ذات الاستخدام المزدوج المحتملة في التجارة وغيرها من الوثائق.

- **وجود إجراءات عمل لتجميد أصول** الأشخاص و/أو الكيانات المدرجين بشكل فوري دون تأخير. على أن يتضمن ذلك الاجراء التجميد الفوري للأصول وحظر اتاحة الأموال والأصول و/أو توفير الخدمات للمدرجين و إبلاغ المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار عند اتخاذ تلك التدابير.

- **اختبار الضوابط.** يتضمن ذلك اختبارات ضوابط مكافحة تمويل إنتشار التسلح المعمول بها لقياس ما إذا كانت هذه الضوابط فعالة. على سبيل المثال، اختبار لضمان الحصول على المعلومات الكافية أثناء إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء حتى يتم تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح للعملاء بشكل دقيق.

- **عملية الموافقة على المنتجات الجديدة.** يجب الأخذ بالاعتبار مخاطر مكافحة تمويل انتشار التسلح قبل الموافقة على المنتجات الجديدة، وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل التجارة.

- **عملية قبول العميل.** يجب الحصول على موافقة الإدارة العليا عند قبول أو الاستمرار بعلاقة العمل مع العملاء من ذوي المخاطر المرتفعة في تمويل انتشار التسلح.

- **تقييمات المخاطر على مستوى المؤسسة.** يجب أن تؤخذ مخاطر تمويل إنتشار التسلح في الاعتبار عند التقييم الشامل للمخاطر على مستوى المؤسسة وأن تكون جزءًا لا يتجزأ من مخاطر الجرائم المالية الشاملة التي تواجهها المؤسسة.

45. النقطة الأخيرة، من الضروري الحفاظ على إطار يمنع الجرائم المالية بما يتناسب مع حجم عملاء المؤسسة، أو حجم المعاملات، أو حجم الودائع أو التواجد الجغرافي للمؤسسة. كما يجب على المؤسسات أن تسعى إلى تحقيق امتثال استباقي وأن تركز على النهج القائم على المخاطر لغايات تحديد تهديدات تمويل انتشار التسلح وتقييمها والتخفيف منها بشكل فعّال.

القسم 4: استبيان قبول العميل وعوامل المخاطر المرتفعة لتمويل انتشار التسلح وتصنيف درجات مخاطر العملاء

46. يوفر هذا القسم نموذجًا للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية لجمع المعلومات المتعلقة بعوامل مخاطر تمويل انتشار التسلح لدى العملاء ومساعدتهم في تقييم ملف مخاطر تمويل الانتشار وتصنيف درجة المخاطر لدى عملائهم.

47. على كافة المؤسسات، بما في ذلك الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية[15]، الاطلاع على الأقسام من (أ) إلى (د)، علماً بأنه تم تصميم قسم إضافي (هـ) لفئة الأعمال والمهن غير المالية المحددة وقسم إضافي آخر (و) لمزودي خدمات الأصول الافتراضية.

[15] وجب التنويه إلى أنّ بعض الأسئلة قد لا تنطبق على الأعمال والمهن غير المالية المحددة و/أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية في الأقسام (ب) و (ج)، وفي هذه الحالة يجب اختيار الخانة (غير موجود).

استبيان تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح للعملاء

استبيان العناية الواجبة تجاه العملاء ومعرفة العميل لتصنيف درجات مخاطر تمويل انتشار التسلح الخاصة بالعميل

الجنسية:	بلد الإقامة:	
المهنة (بما في ذلك الوصف):	نوع القطاع:	صاحب العمل الحالي/السابق (إن وجد):
صافي الثروة المقدرة:		
شخص سياسي ممثل المخاطر:		

معلومات إضافية ذات صلة تتعلق بالعميل ومهنته ووصف العلاقة مع العميل:

أ- المخاطر المرتبطة بالدولة	لا	نعم	تعليقات

دولة مرتفعة المخاطر أو متوسطة المخاطر وفقًا للسياسة الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالآتي:

1. الجنسية
2. بلد الإقامة
3. بلد النشاط التجاري

ب- مخاطر العملاء	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات

1. من السهل تحديد مصدر الثروة و/أو مصدر الأموال أو وصفه بشكل جيد.
2. يتوافق ملف العميل (العمر، والمهنة، والحالة الوظيفية، والراتب، والمســـتوى التعليمي) مع الثروة والمعاملات ومعدل دوران الحساب.
3. العملاء الذين لديهم أسباب مبررة لفتح الحساب/إقامة العلاقة في الدولة المطلوبة.
4. لم تستهدف المؤسسة العملاء العارِضين بشكل نشط أو لم يثبت وجود رابط واضح لهم بالمؤسسة.[16]

[16] وجب التنويه إلى أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذين لا يستهدفون العملاء بشكل نشط يمكنهم اختيار المربع (غير موجود) بما أنّ هذا لن يكون بالضرورة مؤشراً لارتفاع المخاطر.

5. العملاء الذين لم يتم مقابلتهم وجاهياً.[17]

6. يتم تقديم العميل من خلال مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية و/أو يستخدم وسيطًا في جميع التعاملات بما في ذلك العلاقات التجارية دون أي مبرر.

7. شخص سياسي ممثل المخاطر أو مرتبط بشخص سياسي ممثل المخاطر.

8. العملاء الذين يعملون في قطاعات مرتفعة المخاطر.

ويشمل ذلك تجارة الأسلحة، والتصنيع، و القطاع النووي بما في ذلك الأبحاث، والبناء، وتجار الفنون والتحف، ودور المزادات، وخدمات الظل المصرفية، و مكاتب صرف العملات، ومكاتب تحويل الأموال، وقطاع النفط، وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والسلع ذات القيمة العالية، وتجارة الحيوانات البرية، والشحن البحري والدولي، و الأعمال التجارية المتعلقة بالاستيراد/التصدير ونقل البضائع أو القطاعات المرتبطة بالسلع الخاضعة لرقابة الصادرات والسلع ذات الاستخدام المزدوج ، والسلك الدبلوماسي، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

يرجى الرجوع إلى الجدول 5 للحصول على تفاصيل القطاعات ذات عوامل المخاطر المرتفعة لتمويل انتشار التسلح

9. عملاء يعملون في أنشطة القمار.

10. عملاء يشاركون في تعدين العملات الرقمية أو التداول بالعملات الرقمية.

11. عميل يعمل من خلال هيكل مؤسسة معقّد ومتعدد المستويات.

12. هيكل قانوني معقّد ليس له غرض اقتصادي أو تبرير منطقي لإدارة الثروات.

13. يستخدم العميل الشركات التي حدثت فيها تغييرات قانونية متعددة وغير متوقعة.

قد يكون ذلك على مدى فترة زمنية قصيرة وقد يشمل، على سبيل المثال، تعيين مدراء جدد، أو تغيير دولة التسجيل إلى دولة مرتفعة أو متوسطة المخاطر أو تعديل غاية الشركة دون مبرر اقتصادي.

14. عميل خامد مع زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة.

15. يعمل العميل ضمن شركة تضم مدراء و/أو مساهمين اسميين و/أو أسهم لحاملها.

[17] وجب التنويه إلى أن مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذين يتعاملون مع العملاء عن بعد ولا يلتقون بالعملاء وجاهياً يمكنهم اختيار المربع (غير موجود) بما أنّ هذا لن يكون بالضرورة مؤشراً لارتفاع المخاطر.

16. وثائق الهوية مفقودة أو غير صالحة، والعنوان السكني خاطئ و/أو غير مكتمل، وهناك تفادي عن تقديم وثائق العناية الواجبة تجاه العملاء ووثائق اعرف عميلك ووثائق الهوية.

17. قد يقوم العميل بجمع الأموال نيابة عن فرد/ كيان مدرج.

ويشمل ذلك الاحتفاظ بملكية قانونية لأي أصل وإجراء معاملات لصالح كيان أو فرد مدرج أو بالنيابة عنه أو بتوجيه منه.

18. يظهر العميل مؤشرات عن تصرفه بناءً على تعليمات شخص آخر و/أو يتمتع بصلاحيات غير متناسبة ممنوحة له من قبل العميل النهائي.

ج- مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات

1. التحويل الأول على الحساب يتم عن طريق الإيداع النقدي.

بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، يشمل ذلك عمليات الشراء التي تتم من خلال معاملات نقدية متعددة أو عندما يصر البائع على الدفع نقداً فقط.

2. معاملة تجارية بسعر أقل من قيمتها أو مبالغ فيها أو غير مبررة.

3. علاقة العمل ليس لها أساس اقتصادي أو قانوني مبرر.

4. العملاء المشاركون في التمويل التجاري أو علاقات المراسلة.

5. تتضمن المعاملة بيع أو شراء سلع ذات الاستخدام المزدوج أو حساسة تجاه انتشار التسلح أو سلع عسكرية، لا سيما في الدول المرتفعة المخاطر.

6. تتضمن المعاملة شحن سلع غير متناسبة مع المستوى الفني للدولة التي يتم شحنها إليها.

7. تتضمن المعاملات احتمالية وجود شركات وهمية.

قد تتمثل مؤشرات الشركات الوهمية في استخدام مدراء اسميين، وعنوان تسجيل جماعي، وعنوان أحد مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية، ورأسمال و/أو أصول محدودة.

8. تتضمن المعاملة شخصاً أو كياناً في دولة أجنبية مرتفعة المخاطر في مجال انتشار التسلح أو دولة ذات قوانين ضعيفة في مجال الرقابة على الصادرات.

9. تتضمن المعاملة دولاً لا تمتلك تدابير كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

10. يجري العميل مدفوعات غير اعتيادية (بما في ذلك نقداً) و/أو معاملات (الدفع بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة و/أو بالأصول الافتراضية) لشركات أخرى أو شركات تابعة تنتمي إلى نفس المجموعة.

ويجب النظر في المدفوعات المقدمة لشركات أخرى لديها نفس المدراء و/أو المساهمين و/أو المستفيدين الحقيقيين.

11. اســـتخدام كميات كبيرة من النقد أو المعادن الثمينة (مثل الذهب) في المعاملات التي تهدف إلى شراء سلع ليست ذات صلة (مثل المواد الصناعية والعقارات وما إلى ذلك).
12. يتم تمويل الدفع من المشتري من خلال مصدر غير اعتيادي (على سبيل المثال، بنك خارجي يقع في دولة مرتفعة المخاطر).
13. يدفع المشتري الايداع الأول من خلال شيك من طرف ثالث.
14. المعاملة عالية السرعة بشكل ملفت (على سبيل المثال، بيع أو شراء سلعة).
15. يســتخدم العميل قروضــاً معقدة أو وســائل تمويل غامضــة لا يبدو أنها تتضــمن مؤسسات مالية مرخّصة.
16. يمتلك العميل أصـــولًا موجودة في دولة أخرى ولا يبدو أنه تم الإفصـــاح عنها في الإقرارات الضريبية.
17. يتم تحرير فواتير العميل من قبل جهات موجودة في دول تتميّز بالسرّية المصرفية و/أو دول خارجية (offshore) و/أو مرتفعة المخاطر.
18. تتضمن المعاملات إعادة شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج / الخاضعة للرقابة إلى دول مرتفعة المخاطر.

د- مسح قوائم العقوبات ومحتوى وسائل الإعلام السلبي.	لا	نعم	تعليقات
1. تطابق مؤكد لاسم العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي أثناء مسح قوائم العقوبات (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قائمة الإرهاب المحلية في الإمارات العربية المتحدة، وقوائم أخرى).			
2. يكون العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي مرتبطاً بتقارير إخبارية ســلبية و/أو جرائم و/أو غســل الأموال/تمويل الإرهاب/تمويل انتشــار التســلح تم رصدها عبر أدوات مسح ومراقبة القوائم.			

أسئلة إضافية خاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة

هـ- الأعمال والمهن غير المالية المحددة	لا	نعم	تعليقات
1. يتوافق الملف الاقتصـــادي/النشـــاط التجاري للعميل والغرض منه مع تكلفة السلعة.			
2. يمكن تحديد مصدر أموال العميل وتوثيقه			
3. يستخدم العميل وسيطاً للتواصل وإجراء المعاملات دون سبب منطقي. ويجب أيضـاً الأخذ في الاعتبار أي عميل يدّعي التصـرف نيابة عن طرف ثالث تم إخفاء هويته. كما يجب الأخذ في الاعتبار سمعة الوسيط وما إذا كان يخضع للرقابة والتدريب بشكل مناسب. وأخيراً، يجب مراعاة اختلاف المواقع الجغرافية المحتملة بين العميل والوسيط وما إذا كان هناك مبرر لها.			
4. يقوم العميل بشـراء السـلعة باسـم شـخص آخر بالإنابة أو قريب أو نيابة عن قاصرين. ويجب الأخذ في الاعتبار ما إذا كان العميل يتردد أو يرفض وضع اسمه على المستندات التي تربطه بالسلعة.			
5. يقوم العميل بهيكلة المدفوعات لضـــمان عدم تجاوزها الحدّ الأدنى المخصـــص لاجراء العناية الواجبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة وفقًا للتوصية رقم 22 لمجموعة العمل المالي.[18] وبشكل أكثر تحديدًا، فإن الحدّ الأدنى المخصص لإجراء العناية الواجبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة يقدّر بـ: • 15,000 دولار أمريكي نقداً لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة • 3000 دولار أمريكي لأندية القمار			
6. المشتري / البائع غير مهتم بالقيمة الاقتصادية أو الاستثمارية للسلعة التي يتم شراؤها / بيعها.			
7. يشـــتري/يبيع المشـــتري /البائع ســـلعًا متعددة في فترة زمنية قصـــيرة ولديه مخاوف أو اهتمامات قليلة حول موقع و/أو سعر السلعة.			
8. عدم وضوح هوية المستخدم النهائي و/أو مشاركة طرف ثالث (على سبيل المثال، الدفع من طرف ثالث أو تسليم السلع إلى طرف ثالث لم يقم بشرائها).			
9. لا يهتم العميل بتكبد خسائر بينما يمكن تجنبها.			
10. يعرض العميل دفع رسوم مرتفعة لمنتج أو خدمة بشكل غير اعتيادي ودون مبرر.			

[18] بموجب المادة 6 من قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2019 (المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 24 لسنة 2022)، يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء عند "إجراء معاملات عرضية لصالح عميل بمبالغ **تساوي أو تزيد عن 55,000 درهم**، سواء تم تنفيذ المعاملة في معاملة واحدة أو في عدة معاملات تبدو مترابطة.

أسئلة إضافية خاصة بمزودي خدمات الأصول الافتراضية

و- مزودي خدمات الأصول الافتراضية	لا	نعم	تعليقات
1. يمكن تحديد مصدر العملات الرقمية بسهولة.			
2. لا يشارك العميل عناوين بروتوكول الإنترنت (IP Address) و/أو يستخدم خدمات الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) من موفري الخدمة المعتمدين.			
3. يسعى العميل لتعبئة محفظته بطرق دفع مرتفعة المخاطر.			
4. يقوم العميل بإجراء المعاملات التي تسمح بالتبادل بين العملات النقدية والعملات الرقمية.			
5. يشارك العميل في معاملات مرتفعة المخاطر مثل المراجحة (arbitrage) والقمار والتعدين.			
6. يستخدم العميل المحافظ الشخصية / الذاتية لحفظ العملات الرقمية.			
7. سجلت محفظة العميل درجة مرتفعة من المخاطر تم تحديدها بواسطة أدوات تحليل البلوك تشين (Blockchain).			
8. العميل كياناً اعتبارياً يُعتبر مزوّد خدمات أصول افتراضية مرتفع المخاطر.			
يجب النظر فيما إذا كان العميل هو جهاز صراف آلي للعملات الرقمية، أو لتعدينها، أو منصة لتبادلها بطريقة لامركزية، أو موزع، أو وسيط خارج البورصة، أو مقدم خدمة الحفظ أو منظمات لامركزية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في أنواع العملات الرقمية التي يقبلها مزود خدمات الأصول الافتراضية على منصته. أخيرًا، ينبغي النظر في سياسات وممارسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح الخاصة بشركة تقديم خدمات الأصول الافتراضية. يمكن تقييم ذلك من خلال استبيان نوع علاقة المراسلة.[19]			

48. وجب التنويه بأن الاستكمال الدقيق لتصنيف درجات مخاطر العملاء يمكّن القطاع الخاص من تحديد العملاء و/أو الكيانات المعرضة لمخاطر مرتفعة أو التي تحتاج إلى إعادة تصنيفها على أنها مرتفعة المخاطر بسبب التغيير في العوامل، وذلك أثناء عملية قبول العميل وكذلك أثناء عملية العناية الواجبة المستمرة. (على سبيل المثال، تغيير القطاع، في حالة الشخص السياسي ممثل المخاطر، والمعاملات غير الاعتيادية).

[19] قامت مجموعة عمل مكافحة غسل الأموال / معرفة العميل التابعة لمنظمة لتمويل الرقمي العالمي بتطوير استبيان العناية الواجبة لمكافحة غسل الأموال لمزودي خدمات الأصول الافتراضية .وهو متوفر عبر الانترنت:
https://www.gdf.io/gdf-virtual-asset-due-diligence-questionnaire/

القسم 5: دراسات الحالة واستبيان تصنيف درجات مخاطر العملاء.

دراسة حالة تساي (Tsai)

في عام 2009، أعلنت وزارة العدل الأمريكية عن اعتقال مواطنين تايوانيين، أليكس وغاري تساي (الأب والإبن)، المتهمين بالتآمر لتصدير أدوات آلية يمكن استخدامها في تصنيع أسلحة الدمار الشامل[20] من الولايات المتحدة إلى تايوان. نظراً لأنشطة أليكس تساي قبل عام 2009، توجد شكوك في أن الأدوات الآلية تم شحنها بعد ذلك إلى كوريا الشمالية.

وفي الواقع، تم توجيه الاتهام إلى أليكس تساي (المقيم في تايوان) وشركته ترانس ميريتس كو ليميتد (Trans Merits Co Ltd) في تايوان في شهر يونيو من سنة 2008، بتهمة "تزوير فواتير الشحن وشحن مواد محظورة إلى كوريا الشمالية[21]". بالإضافة إلى ذلك، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في يناير 2009 عقوبات على أليكس تساي وشركتيه غلوبال أنترفيس كومباني إنك (Global Interface Company Inc) و ترانس ميريتس كو ليميتد (Trans Merits Co Ltd) لدعمهما مؤسسة خاضعة لعقوبات الأمم المتحدة، وهي المؤسسة الكورية التجارية لتطوير التعدين – كوميد (KOMID) . تُعرف مؤسسة كوميد التي تم تغيير اسمها الآن إلى شركة جرين باين كوربورايشن (Greenpine corporation) بأنها "تاجر الأسلحة الأول في بيونغ يانغ والمصدر الرئيسي للسلع والمعدات المتعلقة بالصواريخ الباليستية والأسلحة التقليدية[22]". مؤسسة كوميد مدرجة ضمن قائمة لجنة الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1718[23].

وللتهرب من العقوبات، بدأ أليكس تساي، والمقيم في تايوان، العمل من خلال شركة ترانس مولتي ميكانك (Trans Multi Mechanics)، وهي شركة غير المدرجة. اشترى أليكس الأدوات الآلية المصنعة في الولايات المتحدة عبر شركة ابنه فاكتوري دايركت ماشين تولز (Factory Direct Machine Tools)، والمتواجدة في الولايات المتحدة. وقام ابنه غاري بتسهيل استيراد غاري الأدوات الآلية من الولايات المتحدة إلى تايوان. فعلى سبيل المثال، في شهر سبتمبر 2009، قام غاري بترتيب شحنة آلة بقيمة 6,500 دولار من مورّد أمريكي إلى ترانس مولتي ميكانك (Trans Multi Mechanics) عبر وكيل الشحن، إير تايغر اكسبرس (Air Tiger Express). قامت شركة ترانس مولتي ميكانيك (Trans Multi Mechanics) بعد ذلك بتحويل مبلغ 7,200 دولار أمريكي إلى حساب غاري الشخصي الذي قام بعد ذلك بتحويل مبلغ 6,500 دولار أمريكي إلى المورد الأمريكي للأدوات الآلية.

---

[20] وزارة العدل بيان صحفي وزارة الخارجية الأمريكية، "بيان حقائق: الولايات المتحدة تفرض عقوبات على أفراد مرتبطين ببرامج أسلحة الدمار الشامل الكورية الشمالية"، 8 أذار 2013.

[21] المحكمة الجزئية للولايات المتحدة في المنطقة الشمالية من إلينوي، القسم الشرقي، عريضة الاتهام: الولايات المتحدة الأمريكية ضد هسين-تاي تساي المعروف أيضًا باسم أليكس تساي، 23 تشرين الأول 2012، ص. 3.

[22] وزارة الخارجية الأمريكية "بيان حقائق: الولايات المتحدة تفرض عقوبات على أفراد مرتبطين ببرامج أسلحة الدمار الشامل الكوريةالشمالية"، 8 أذار 2013.

[23] لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى:
https://www.un.org/securitycouncil/sanctions/1718/materials/summaries/entity/korea-mining-development-trading-corporation.

وفقًا لوثائق وزارة العدل الأمريكية[24]، تكرّر النمط ذاته عدة مرات حيث تم إرسـال الأموال من حسـابات ترانس ميريتس (Trans Merits) أو ترانس مولتي ميكانك (Trans Multi Mechanics) في تايوان إلى الحسابات البنكية الخاصّة ب(غاري) في الولايات المتحدة.

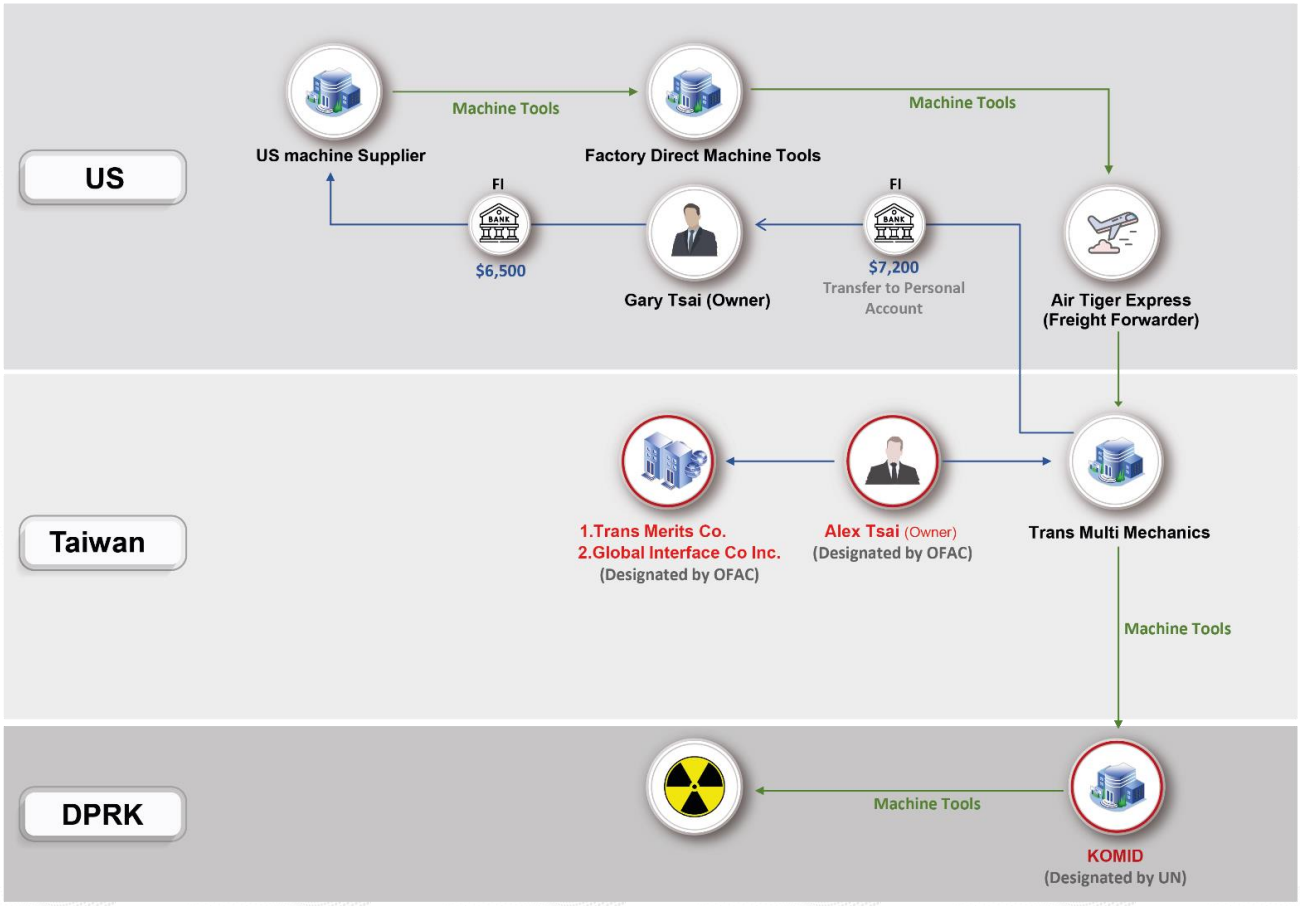

تحليل حالة

49. لا يوجد ما يشـير إلى ما إذا كانت أدوات مراقبة معاملات المؤسـسـات المالية قد أشـارت إلى الاشـتباه في تحويلات الأموال من حسـابات ترانس ميريتس أو ترانس مولتي ميكانك (شـركات أليكس تسـاي) في تايوان إلى حسـابات غاري في الولايات المتحدة. ومع

[24] المحكمة الجزئية للولايات المتحدة في المنطقة الشمالية من إلينوي، القسم الشرقي، عريضة الاتهام: الولايات المتحدة الأمريكية ضد يويه-هسون تساي المعروف أيضًا باسم غاري تساي، 19 أبريل 2013.

ذلك، بما أن وثائق وزارة العدل الأمريكية تشير إلى أن المعاملات المرتبطة بشراء الآلات لم تكن مرتفعة القيمة أو خارجة عن طبيعة النشاط التجاري الخاص ب(غاري) في الاستيراد / التصدير، فلا يعد عدم الاشتباه قصوراً بكفاءة المؤسسات المالية.

50. على الرغم من عدم وجود معلومات عامة تتعلق بالضوابط التي وضعتها المؤسسات المالية أثناء تقديم الخدمات المصرفية إلى أليكس وغاري تساي في هذه الحالة، فإن الضوابط أدناه تساعد في تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها:

- على إثر اتهام أليكس وإدانته بارتكاب انتهاكات لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1718 (2006)، فإن أدوات مسح قوائم العقوبات ومحتوى وسائل الإعلام السلبي عن أليكس يتيح الفرصة للمؤسسة لإنهاء علاقة العمل معه؛

- ولأغراض هذا التمرين، على فرض أن البنك لم يحدد أن أليكس خاضع للعقوبات وأنه يظهر فقط في قائمة وسائل الإعلام السلبي. في ظل هذه الظروف، يخضع حساب أليكس لدى البنك إلى إجراءات العناية الواجبة المعززة في حال رغبته في الحفاظ على علاقة العمل معه؛

- يشير البنك إلى أن التحويلات من حساب أليكس إلى الولايات المتحدة (خاصة تلك المرتبطة بشراء سلع حساسة) تعتبر مشبوهة وتخضع التحويلات والمعاملات الأخرى المرتبطة بها إلى التحقيق من قبل موظفين مدربين في مجال مكافحة الجرائم المالية؛

- يقوم البنك بالإبلاغ عن المعاملة للبنك المراسل الخاص به بأنها مرتفعة المخاطر، مستفيداً من الخبرة والأنظمة والضوابط المعمول بها لدى المؤسسات المالية الدولية الكبيرة؛

- كجزء من إجراءات مسح قوائم العقوبات، رصد بنك غاري اسم شهرته على أنه مطابق لشخص خاضع لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية OFAC؛

- أثبت التحقيقات عن التطابق أن غاري هو ابن شخص مدرج من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أليكس تساي)؛

- تشير إجراءات العناية الواجبة المعززة بشأن جاري إلى ما يلي:

  - نشاطه هو استيراد وتصدير الأدوات الآلية.

  - يقدم نفسه على أنه موظف في كيانات مدرجة معروفة (تم توثيق أن غاري قام بتوزيع بطاقات عمل للكيان المدرج على موردية الأمريكيين)؛

  - يستخدم حسابات البريد الإلكتروني للشركات المدرجة؛

  - يرسل سلع حساسة إلى تايوان حيث تم اتهام والده بالتورط مع كوريا الشمالية.

تقييم مخاطر العملاء باستخدام استبيان تقييم مخاطر العملاء

51. باستخدام المعلومات الموثقة في قضية (تساي)، يوضح هذا القسم الطريقة التي من المتوقع أن تقوم بها المؤسسة المالية لاستكمال استبيان تقييم مخاطر العملاء. سيؤثر كل اختيار الخانة "نعم" و"لا" على درجة مخاطر تمويل انتشار التسلح الإجمالية للعميل.

52. وجب التنويه أن المؤسسات التي ترغب في اعتماد الاستبيان تحتاج إلى تكييف وتطوير منهجية تصنيف درجات المخاطر لتتوافق مع إجراءاتها الداخلية وعملية تصنيفها للمخاطر.

53. فيما يلي عرض تفصيلي لاستبيان تقييم مخاطر العميل الخاص بـــــ غاري تساي عند قبوله كعميل. بما أن المعلومات الخاصة بالمعاملات غير موثقة في هذه الحالة، سيتم الرد على الأسئلة المتعلقة بالمعاملات بـ "لا".

أ. المخاطر المرتبطة بالدولة	لا	نعم	تعليقات
دولة مرتفعة المخاطر أو متوسطة المخاطر وفقًا للسياسة الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالآتي:	x		تايوان ليست على قائمة الدول مرتفعة المخاطر.
1. الجنسية	x		مواطن تايواني
2. بلد الإقامة	x		الولايات المتحدة الأمريكية
3. بلد النشاط التجاري	x		الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان

ب. مخاطر العملاء	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات
1. من السهل تحديد مصدر الثروة و/أو مصدر الأموال أو وصفه بشكل جيد.		x		مدير شركة استيراد/تصدير. حسابات الموقع الإلكتروني والشركة تدعم مصدر الثروة.
2. يتوافق ملف العميل (العمر، والمهنة، والحالة الوظيفية، والراتب، والمستوى التعليمي) مع الثروة والمعاملات ومعدل دوران الحساب.		x		
3. العملاء الذين لديهم أسباب مبررة لفتح الحساب/إقامة العلاقة في الدولة المطلوبة.		x		يحتاج العميل إلى الخدمات المصرفية المراسلة لتلقي المدفوعات من تايوان.
4. لم تستهدف المؤسسة العملاء العارِضين بشكل نشط أو لم يثبت وجود رابط واضح لهم بالمؤسسة.	x			
5. العملاء الذين لم يتم مقابلتهم وجاهياً.	x			
6. يتم تقديم العميل من خلال مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية و/أو يستخدم وسيطًا في جميع التعاملات بما في ذلك العلاقات التجارية دون أي مبرر.	x			
7. شخص سياسي ممثل المخاطر أو مرتبط بشخص سياسي ممثل المخاطر.	x			
8. العملاء الذين يعملون في قطاعات مرتفعة المخاطر. ويشمل ذلك تجارة الأسلحة، والتصنيع، و القطاع النووي بما في ذلك الأبحاث، والبناء، وتجار الفنون والتحف، ودور المزادات، وخدمات الظل المصرفية، و مكاتب صرف العملات، ومكاتب تحويل الأموال، وقطاع النفط، وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والسلع ذات القيمة العالية، وتجارة الحيوانات البرية، والشحن البحري والدولي، و الأعمال التجارية المتعلقة بالاستيراد/التصدير ونقل البضائع أو القطاعات المرتبطة بالسلع الخاضعة لرقابة الصادرات والسلع ذات الاستخدام المزدوج ، والسلك الدبلوماسي، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. *يرجى الرجوع إلى الجدول 5 للحصول على تفاصيل القطاعات ذات عوامل المخاطر المرتفعة لتمويل انتشار التسلح*		x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** مدير شركة فاكتوري دايركت ماشين تولز، وهي شركة استيراد/تصدير للأدوات الآلية التي يمكنها تصنيع أسلحة الدمار الشامل.
9. عملاء يعملون في أنشطة القمار.	x			
10. عملاء يشاركون في تعدين العملات الرقمية أو التداول بالعملات الرقمية.	x			
11. عميل يعمل من خلال هيكل مؤسسة معقّد ومتعدد المستويات.	x			
12. هيكل قانوني معقّد ليس له غرض اقتصادي أو تبرير منطقي لإدارة الثروات.	x			

13.يستخدم العميل الشركات التي حدثت فيها تغييرات قانونية متعددة وغير متوقعة.				
قد يكون ذلك على مدى فترة زمنية قصيرة وقد يشمل، على سبيل المثال، تعيين مدراء جدد، أو تغيير دولة التسجيل إلى دولة مرتفعة أو متوسطة المخاطر أو تعديل غاية الشركة دون مبرر اقتصادي.			x	
14.عميل خامد مع زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة.			x	
15.يعمل العميل ضمن شركة تضم مدراء و/أو مساهمين اسميين و/أو أسهم لحاملها.			x	
16.وثائق الهوية مفقودة أو غير صالحة، والعنوان السكني خاطئ و/أو غير مكتمل، وهناك تقادي عن تقديم وثائق العناية الواجبة تجاه العملاء ووثائق اعرف عميلك ووثائق الهوية.			x	
17. قد يقوم العميل بجمع الأموال نيابة عن فرد/ كيان مدرج. ويشمل ذلك الاحتفاظ بملكية قانونية لأي أصل وإجراء معاملات لصالح كيان أو فرد مُدرج أو بالنيابة عنه، أو بتوجيه منه.		x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** تشير مراجعة محتوى الإعلام السلبي إلى أن والد العميل قد تم توجيه الاتهام إليه من قبل السلطات في تايوان لتورطه المحتمل مع كوريا الشمالية.
18. يُظهر العميل مؤشرات عن تصرفه بناءً على تعليمات شخص آخر و/أو يتمتع بصلاحيات غير متناسبة ممنوحة له من قبل العميل النهائي.			x	

مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات
1. التحويل الأول على الحساب يتم عن طريق الإيداع النقدي. بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، يشمل ذلك عمليات الشراء التي تتم من خلال معاملات نقدية متعددة أو عندما يصر البائع على الدفع نقدًا فقط.	x			
2. معاملة تجارية بسعر أقل من قيمتها أو مبالغ فيها أو غير مبررة.	x			
3. علاقة العمل ليس لها أساس اقتصادي أو قانوني مبرر.	x			
4. العملاء المشاركون في التمويل التجاري أو علاقات المراسلة.		x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** من المتوقع إجراء عمليات تحويل من وإلى تايوان. يحتاج

		العميل إلى حساب مصرفي مراسل.
5. تتضمن المعاملة بيع أو شراء سلع ذات الاستخدام المزدوج أو حساسة تجاه انتشار التسلح أو سلع عسكرية، لا سيما في الدول المرتفعة المخاطر.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** استيراد/تصدير الأدوات الآلية التي يمكنها تصنيع أسلحة الدمار الشامل.
6. تتضمن المعاملة شحن سلع غير متناسبة مع المستوى الفني للدولة التي يتم شحنها إليها.	x	
7. تتضمن المعاملات احتمالية وجود شركات وهمية. قد تتمثل مؤشرات الشركات الوهمية في استخدام مدراء اسميين، وعنوان تسجيل جماعي، وعنوان أحد مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية، ورأسمال و/أو أصول محدودة.	x	
8. تتضمن المعاملة شخصاً أو كياناً في دولة أجنبية مرتفعة المخاطر في مجال انتشار التسلّح أو دولة ذات قوانين ضعيفة في مجال الرقابة على الصادرات.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** الصادرات إلى تايوان حيث تمت إدانة والد العميل.
9. تتضمن المعاملة دولاً لا تمتلك تدابير كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.	x	
10. يجري العميل مدفوعات غير اعتيادية (بما في ذلك نقداً) و/أو معاملات (الدفع بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة و/أو بالأصول الافتراضية) لشركات أخرى أو شركات تابعة تنتمي إلى نفس المجموعة. ويجب النظر في المدفوعات المقدمة لشركات أخرى لديها نفس المدراء و/أو المساهمين و/أو المستفيدين الحقيقيين.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** تلقي العميل مدفوعات على حسابه الشخصي متعلقة بنشاطه التجاري.
11. استخدام كميات كبيرة من النقد أو المعادن الثمينة (مثل الذهب) في المعاملات التي تهدف إلى شراء سلع ليست ذات صلة (مثل المواد الصناعية والعقارات وما إلى ذلك).	x	
12. يتم تمويل الدفع من المشتري من خلال مصدر غير اعتيادي (على سبيل المثال، بنك خارجي يقع في دولة مرتفعة المخاطر).	x	
13. يدفع المشتري الإيداع الأول من خلال شيك من طرف ثالث.	x	
14. المعاملة عالية السرعة بشكل ملفت (على سبيل المثال، بيع أو شراء سلعة).	x	
15. يستخدم العميل قروضاً معقدة أو وسائل تمويل غامضة لا يبدو أنها تتضمن مؤسسات مالية مرخّصة.	x	
16. يمتلك العميل أصولاً موجودة في دولة أخرى ولا يبدو أنه تم الإفصاح عنها في الإقرارات الضريبية.	x	
17. يتم تحرير فواتير العميل من قبل جهات موجودة في دول تتميّز بالسرّية المصرفية و/أو خارجية (offshore) و/أو مرتفعة المخاطر.	x	

18. تتضمن المعاملات إعادة شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج / الخاضعة للرقابة إلى دول مرتفعة المخاطر.		x	

د- مسح قوائم العقوبات ومحتوى وسائل الإعلام السلبي.	لا	نعم	تعليقات
1. تطابق مؤكد لاسم العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي أثناء مسح قوائم العقوبات (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قائمة الإرهاب المحلية في الإمارات العربية المتحدة، وقوائم أخرى).		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** لقب غاري مطابق لشخص خاضع لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (تساي).
2. يكون العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي مرتبطاً بتقارير إخبارية سلبية و/أو جرائم و/أو غسل الأموال/تمويل الإرهاب/تمويل انتشار التسلح تم رصدها عبر أدوات مسح ومراقبة القوائم.		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** تشير مراجعة محتوى الإعلام السلبي إلى أن والد العميل قد تم توجيه الاتهام إليه من قبل السلطات في تايوان.

التوصيات

54. لدى غاري تساي ملف مرتفع المخاطر. ويطابق ثمانية معايير للمخاطر، حيث اثنان منها يتعلقان بانتهاكات قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1718 (2006). كان والده يدعم مؤسسة كوميد، وهي كيان خاضع لعقوبات الأمم المتحدة، وقد يكون غاري تساي الذي تربطه علاقة عمل مع والده يعمل لصالح والده ومؤسسة كوميد أو بالنيابة عنهما. في الواقع، على الرغم من أن كياناً ما قد لا يكون مدرجاً على قائمة الأمم المتحدة، إلا أنه من الممكن أن يخضع لأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.25 واستناداً إلى ذلك، فلا ينبغي على المؤسسة المالية قبول العميل وعليها رفع تقرير الأنشطة / المعاملات المشبوهة لوحدة المعلومات المالية.

55. في ظل سيناريو لا يتم بموجبه تحديد العناصر المتعلقة بمخالفة أنظمة العقوبات خلال إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، قد تتخذ المؤسسة قراراً بقبول أو رفض العميل وفقاً لمستوى تقبّل المخاطر لدى المؤسسة، ولكن من المتوقع تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة في حال قبول العميل.

[25] تدعو الفقرة 6 من القرار 2087 (2013) "الدول الأعضاء إلى ممارسة المزيد من اليقظة، بما في ذلك مراقبة أنشطة مواطنيها والأشخاص الموجودين في أراضيها والمؤسسات المالية والكيانات الأخرى المنظمة بموجب قوانينها (بما في ذلك الفروع في الخارج) مع أو بالنيابة عن المؤسسات المالية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو أولئك الذين يتصرفون نيابة عن المؤسسات المالية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو بتوجيه منها، بما في ذلك فروعها وممثليها ووكلائها والشركات التابعة لها في الخارج". متوفر على الإنترنت: https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Financingofproliferation/Unscr-proliferation-wmd.html ص13
كان والد غاري تساي، أليكس تساي، يزود السلع ذات القدرات الإنتاجية للأسلحة إلى مؤسسة التجارة الكورية للتعدين والتنمية (كوميد)، وهي كيان مدرج على قائمة الأمم المتحدة (ارجع إلى قائمة عقوبات لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن رقم 1817 لمزيد من التفاصيل). https://press.un.org/en/2022/sc14983.doc.htm)

دراسة حالة VCE3

اتهمت وزارة العدل الأمريكية تيان ييينين (Tian Yinyin) ولي جيادونغ (Li Jiadong)، وهما مواطنان صـــينيان مرتبطان بمجموعة لازاروس (Lazarus)[26]، بغســل أكثر من 100 مليون دولار من العملات الرقمية المختلفة نيابة عن كوريا الشــمالية. تم الحصــول على هذه العملات من خلال عمليات الاختراق الســيبرانية التي نظمتها كوريا الشــمالية. قام بعد ذلك تيان ولي بنقل العملات الرقمية التي تم الحصــول عليها بشكل غير قانوني عبر العديد من مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

ليتم قبولهم بواسطة مزودي خدمات الأصـول الافتراضـية، قام تيان ولي بتعديل صـور أشـخاص باسـتخدام معلومات تعريف شـخصـية مسروقة. أحد مزودي خدمات الاصول الافتراضية (المدعو VCE3[27]) لم يكن مقتنعاً بوثائق الهوية المقدمة له وطلب إجراء مكالمة مرئية مع صاحب الحساب، إلا أنّ صاحب الحساب رفض ذلك الإجراء. ومع ذلك، قبل VCE3 التعامل مع صاحب الحساب (أي تيان ولي)، وتلقى ما يقارب 2 مليون دولار من الأصول المسروقة[28].

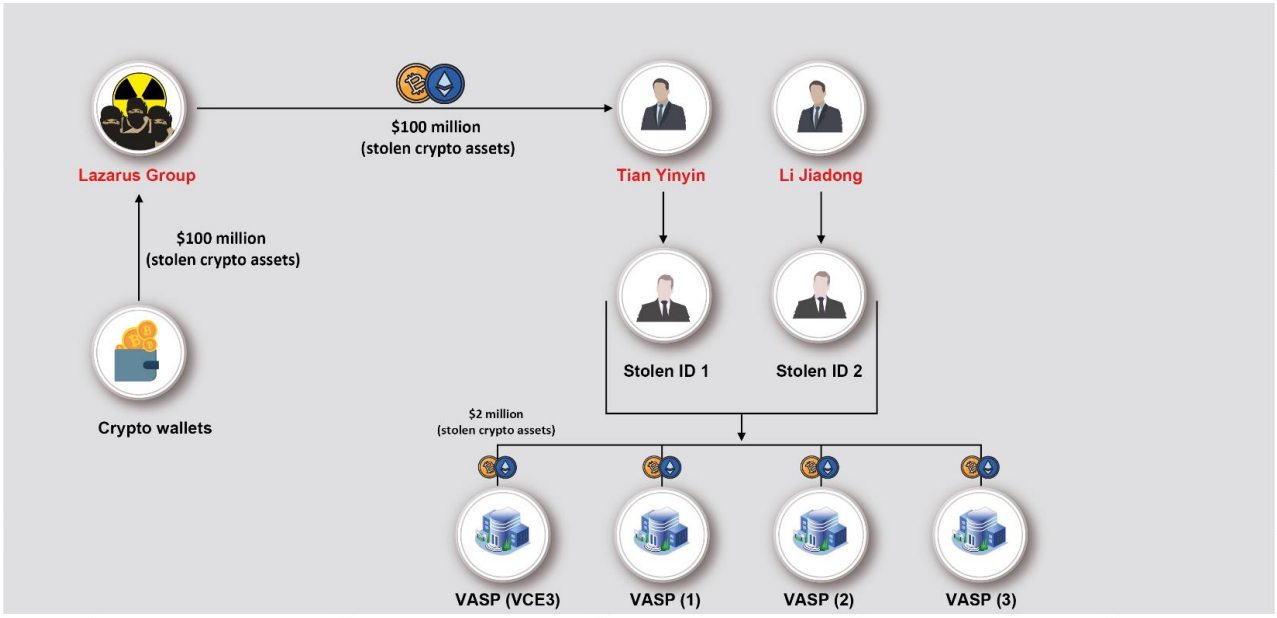

[26] مجموعة لازاروس هي منظمة جرائم إلكترونية كورية شمالية يُعتقد أن كوريا الشمالية تقوم برعايتها. لمزيد من المعلومات، راجع: https://cointelegraph.com/top-people-in-crypto-and-blockchain-2023/lazarus-group ص11 و 14.

[27] لمزيد من التفاصيل راجع: https://cointelegraph.com/top-people-in-crypto-and-blockchain-2023/lazarus-group

[28] لمزيد من التفاصيل راجع: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm924.

تحليل حالة

56. على الرغم من عدم وجود معلومات عامة تتعلق بالضـوابط التي طبقتها VCE3 أثناء تقديم الخدمات إلى تيان ولي، فإن الضـوابط أدناه تساعد في تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها:

- لقد حدد قسم الامتثال بالفعل مشكلة في مستندات الهوية المقدمة من تيان ولي وطلب إجراء مكالمة مرئية مباشرة لإجراء عملية "اعرف عميلك" والعناية الواجبة تجاه العملاء بالشكل مناسب؛

- على الرغم من رفض المكالمة المرئية من قبل العميل، تم قبول تيان ولي كعملاء بغض النظر عن ذلك. يشير هذا إلى أنه لو كانت المكالمة المرئية متطلبًا إلزامياً، لما حدث قبول العملاء وتمرير الأصـول المسـروقة من خلال مزود خدمات الأصول الافتراضية.

تقييم مخاطر العملاء باستخدام استبيان تصنيف درجات مخاطر العملاء

57. باستخدام المعلومات الموثقة في قضية (VCE3)، يوضح هذا القسم الطريقة التي من المتوقع أن يقوم بها مزوّد خدمات الأصول الافتراضية لاستكمال استبيان تقييم مخاطر العملاء. سيؤثر كل اختيار الخانة "نعم" و"لا" على درجة مخاطر تمويل انتشار التسلح الإجمالية للعميل.

58. فيما يلي عرض تفصيلي لاستبيان تقييم مخاطر العميل الخاص بـــ تيان ولي عند قبولهما كعملاء. بما أن المعلومات الخاصة بالمعاملات غير موثقة في هذه الحالة، سيتم الرد على الأسئلة المتعلقة بالمعاملات بـــ "لا". بالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المعلومات المتعلقة بما كان VCE3 على علم به أو لم يكن على علم به غير متوفرة في المصادر العامة. ونتيجة لذلك، تم توثيق بعض الأقسام كالآتي: "هذه المعلومات غير متوفرة في المصادر العامة ".

أ. المخاطر المرتبطة بالدولة	لا	نعم	تعليقات
دولة مرتفعة المخاطر أو متوسطة المخاطر وفقًا للسياسة الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالآتي:		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** العملاء الموجودين في دولة مجاورة كوريا الشمالية ويمكن استخدامها لتحويل الشحنات أو المعاملات لغايات تمويل انتشار التسلح.
1. الجنسية		x	**مؤشر مرتفع نسبيا للمخاطر اعتمادًا على قائمة مؤسستك للدول عالية المخاطر:** العملاء مواطنون من دولة مجاورة لكوريا الشمالية يمكن استخدامها لتحويل الشحنات أو المعاملات لغايات تمويل انتشار التسلح.
2. بلد الإقامة		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** تم تقديم مستندات تعريفية غير مرضية. لقد رفض العميل المكالمة المرئية.
3. بلد النشاط التجاري		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** تم تقديم مستندات تعريفية غير مرضية. لقد رفض العميل المكالمة المرئية.

ب. مخاطر العملاء	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات
1. من السهل تحديد مصدر الثروة و/أو مصدر الأموال أو وصفه بشكل جيد.	x			**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
2. يتوافق ملف العميل (العمر، والمهنة، والحالة الوظيفية، والراتب، والمستوى التعليمي) مع الثروة والمعاملات ومعدل دوران الحساب.	x			**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
3. العملاء الذين لديهم أسباب مبررة لفتح الحساب/إقامة العلاقة في الدولة المطلوبة	x			**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية

		الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
4. لم تستهدف المؤسسة العملاء العارِضين بشكل نشط أو لم يثبت وجود رابط واضح لهم بالمؤسسة.	x	ليست مشكلة كممارسة اعتيادية لمزودي خدمات الأصول الافتراضية. عادةً ما تعمل إجراءات "اعرف عميلك" وإجراءات العناية الواجبة المعززة على تخفيف المخاطر.
5. العملاء الذين لم تتم مقابلتهم وجاهياً.	x	ليست مشكلة كممارسة اعتيادية لمزودي خدمات الأصول الافتراضية. عادةً ما تعمل إجراءات "اعرف عميلك" وإجراءات العناية الواجبة المعززة على تخفيف المخاطر.
6. يتم تقديم العميل من خلال مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانيّة و/أو يستخدم وسيطاً في جميع التعاملات بما في ذلك العلاقات التجارية دون أي مبرر.	x	
7. شخص سياسي ممثل المخاطر أو مرتبط بشخص سياسي ممثل المخاطر.	x	
8. العملاء الذين يعملون في قطاعات مرتفعة المخاطر. ويشمل ذلك تجارة الأسلحة، والتصنيع، و القطاع النووي بما في ذلك الأبحاث، والبناء، وتجار الفنون والتحف، ودور المزادات، وخدمات الظل المصرفية، و مكاتب صرف العملات، ومكاتب تحويل الأموال، وقطاع النفط، وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والسلع ذات القيمة العالية، وتجارة الحيوانات البرية، والشحن البحري والدولي، و الأعمال التجارية المتعلقة بالاستيراد/التصدير ونقل البضائع أو القطاعات المرتبطة بالسلع الخاضعة لرقابة الصادرات والسلع ذات الاستخدام المزدوج ، والسلك الدبلوماسي، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. *يرجى الرجوع إلى الجدول 5 للحصول على تفاصيل القطاعات ذات عوامل المخاطر المرتفعة لتمويل انتشار التسلح*	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
9. عملاء يعملون في أنشطة القمار.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن

		إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
10.عملاء يشاركون في تعدين العملات الرقمية أو التداول بالعملات الرقمية.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
11.عميل يعمل من خلال هيكل مؤسسة معقّد ومتعدد المستويات.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
12.هيكل قانوني معقّد ليس له غرض اقتصادي أو تبرير منطقي لإدارة الثروات.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
13.يستخدم العميل الشركات التي حدثت فيها تغييرات قانونية متعددة وغير متوقعة. قد يكون ذلك على مدى فترة زمنية قصيرة وقد يشمل، على سبيل المثال، تعيين مدراء جدد، أو تغيير دولة التسجيل إلى دولة مرتفعة أو متوسطة المخاطر أو تعديل غاية الشركة دون مبرر اقتصادي.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
14.عميل خامد مع زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة.	x	
15.يعمل العميل ضمن شركة تضم مدراء و/أو مساهمين اسميين و/أو أسهم لحاملها.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
16.وثائق الهوية مفقودة أو غير صالحة، والعنوان السكني خاطئ و/أو غير مكتمل، وهناك تفادي عن تقديم وثائق العناية الواجبة تجاه العملاء ووثائق اعرف عميلك ووثائق الهوية.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** وثائق الهوية وإثبات الهوية مفقودة وإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.

17. قد يقوم العميل بجمع الأموال نيابة عن فرد/ كيان مدرج. ويشمل ذلك الاحتفاظ بملكية قانونية لأي أصل وإجراء معاملات لصالح كيان أو فرد مُدرج أو بالنيابة عنه، أو بتوجيه منه.			x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
18. يُظهر العميل مؤشرات عن تصرفه بناءً على تعليمات شخص آخر و/أو يتمتع بصلاحيات غير متناسبة ممنوحة له من قبل العميل النهائي.			x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.

ج. مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات
1. التحويل الأول على الحساب يتم عن طريق الإيداع النقدي. بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، يشمل ذلك عمليات الشراء التي تتم من خلال معاملات نقدية متعددة أو عندما يصر البائع على الدفع نقداً فقط.	x			
2. معاملة تجارية بسعر أقل من قيمتها أو مبالغ فيها أو غير مبررة.			x	
3. علاقة العمل ليس لها أساس اقتصادي أو قانوني مبرر.		x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** غير معروف حيث أن إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء لم تستكمل.
4. العملاء المشاركون في التمويل التجاري أو علاقات المراسلة.			x	
5. تتضمن المعاملة بيع أو شراء سلع ذات الاستخدام المزدوج أو حساسة تجاه انتشار التسلح أو سلع عسكرية، لا سيما في الدول المرتفعة المخاطر.			x	
6. تتضمن المعاملة شحن سلع غير متناسبة مع المستوى الفني للدولة التي يتم شحنها إليها.			x	
7. تتضمن المعاملات احتمالية وجود شركات وهمية. قد تتمثل مؤشرات الشركات الوهمية في استخدام مدراء اسميين، وعنوان تسجيل جماعي، وعنوان أحد مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية، ورأسمال و/أو أصول محدودة.			x	
8. تتضمن المعاملة شخصاً أو كياناً في دولة أجنبية مرتفعة المخاطر في مجال انتشار التسلح أو دولة ذات قوانين ضعيفة في مجال الرقابة على الصادرات.		x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** من المحتمل أن يكونوا عملاء متواجدين في

		دولة مجاورة لجمهورية كوريا الشمالية ويمكن استخدامها لتحويل الشحنات أو المعاملات لغايات تمويل انتشار التسلح.
9. تتضمن المعاملة دولاً لا تمتلك تدابير كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** من المحتمل أن يكون العملاء موجودين في دولة مجاورة لكوريا الشمالية ويمكن استخدامها لتحويل الشحنات أو المعاملات لغايات تمويل انتشار التسلح.
10. يجري العميل مدفوعات غير اعتيادية (بما في ذلك نقداً) و/أو معاملات (بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة و/أو بالأصول الافتراضية) لشركات أخرى أو شركات تابعة تنتمي إلى نفس المجموعة. ويجب النظر في المدفوعات المقدمة لشركات أخرى لديها نفس المدراء و/أو المساهمين و/أو المستفيدين الحقيقيين.	x	
11. استخدام كميات كبيرة من النقد أو المعادن الثمينة (مثل الذهب) في المعاملات التي تهدف إلى شراء سلع ليست ذات صلة (مثل المواد الصناعية والعقارات وما إلى ذلك).	x	
12. يتم تمويل الدفع من المشتري من خلال مصدر غير اعتيادي (على سبيل المثال، بنك خارجي يقع في دولة مرتفعة المخاطر).	x	
13. يدفع المشتري الإيداع الأول من خلال شيك من طرف ثالث.	x	
14. المعاملة عالية السرعة بشكل ملفت (على سبيل المثال، بيع أو شراء سلعة).	x	
15. يستخدم العميل قروضاً معقدة أو وسائل تمويل غامضة لا يبدو أنها تتضمن مؤسسات مالية مرخّصة.	x	
16. يمتلك العميل أصولاً موجودة في دولة أخرى ولا يبدو أنه تم الإفصاح عنها في الإقرارات الضريبية.	x	
17. يتم تحرير فواتير العميل من قبل جهات موجودة في دول تتميّز بالسرّية المصرفية و/أو خارجية (offshore) و/أو مرتفعة المخاطر.	x	
18. تتضمن المعاملات إعادة شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج / الخاضعة للرقابة إلى دول مرتفعة المخاطر.		

د- مسح قوائم العقوبات ومحتوى وسائل الإعلام السلبي.	لا	نعم	تعليقات
1. تطابق مؤكد لاسم العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي أثناء مسح قوائم العقوبات (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قائمة الإرهاب المحلية في الإمارات العربية المتحدة، وقوائم أخرى).	x		
2. يكون العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي مرتبطاً بتقارير إخبارية سلبية و/أو جرائم و/أو غسل الأموال/تمويل الإرهاب/تمويل انتشار التسلح تم رصدها عبر أدوات مسح ومراقبة القوائم.	x		

و- مزودي خدمات الأصول الافتراضية	لا	نعم	تعليقات
1. يمكن تحديد مصدر العملات الرقمية بسهولة.	x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** يجب أن تحدد أداة تحليلات البلوك تشين الى أن مصدر العملات الرقمية مرتبط بالاختراقات الإلكترونية.
2. لا يشارك العميل عناوين بروتوكول الإنترنت (IP Address) و/أو يستخدم خدمات الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) من موفري الخدمة المعتمدين.			هذه المعلومات غير متوفرة في المصادر المفتوحة المتاحة للعامة.
3. يسعى العميل لتعبئة محفظته بطرق دفع مرتفعة المخاطر.			هذه المعلومات غير متوفرة في المصادر المفتوحة المتاحة للعامة.
4. يقوم العميل بإجراء المعاملات التي تسمح بالتبادل بين العملات النقدية والعملات الرقمية.			هذه المعلومات غير متوفرة في المصادر المفتوحة المتاحة للعامة.
5. يشارك العميل في معاملات مرتفعة المخاطر مثل المراجحة (arbitrage) والقمار والتعدين.			هذه المعلومات غير متوفرة في المصادر المفتوحة المتاحة للعامة.
6. يستخدم العميل المحافظ الشخصية / الذاتية لحفظ العملات الرقمية.			هذه المعلومات غير متوفرة في المصادر المفتوحة المتاحة للعامة.
7. سجلت محفظة العميل درجة مرتفعة من المخاطر تم تحديدها بواسطة أدوات تحليل البلوك تشين (Blockchain).		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** يجب أن تحدد أداة تحليلات البلوك تشين أن مصدر العملات الرقمية مرتبط بالاختراقات الإلكترونية.
8. العميل كياناً اعتبارياً يُعتبر مزوّد خدمات أصول افتراضية مرتفع المخاطر.			
يجب النظر فيما إذا كان العميل هو جهاز صراف آلي للعملات الرقمية، أو لتعدينها، أو منصة لتبادلها بطريقة لامركزية، أو موزع، أو وسيط خارج البورصة، أو مقدم خدمة الحفظ أو منظمات لامركزية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في أنواع العملات الرقمية التي يقبلها مزود خدمات الأصول الافتراضية على منصته. أخيرًا، ينبغي النظر في سياسات وممارسات مكافحة		x	

غســل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشــار التســلّح الخاصــة بشــركة تقديم خدمات الأصــول الافتراضية. يمكن تقييم ذلك من خلال استبيان نوع علاقة المراسلة.

التوصيات

59. لدى تيان ولي ملف مرتفع المخاطر. ويتطابق مع إجمالي 22 معيارًا للمخاطر حيث لم يتم إجراء العناية الواجبة تجاه العملاء بشكل ملائم. بناءً على هذا ذلك، يجب على مزود خدمات الأصول الافتراضية رفض قبول تيان ولي. وفي ظل الظروف التي يرفض فيها العميل تلبية متطلبات إجراءات العناية الواجبة المعززة، ينبغي على المؤسسة رفع تقرير الأنشطة / المعاملات المشبوهة لوحدة المعلومات المالية.

دراسة حالة كيم سو غوانغ (Kim Sou Gwang)

كيم سو غوانغ (Kim Sou Gwang)، عميل في مكتب الاستطلاع العام (RGB) في كوريا الشمالية، هو شخص مدرج في قائمة الأمم المتحدة ويمتلك عقاراً في باريس. وبسبب العقوبات، تم تجميد دخل إيجار شقته في باريس. وسمحت السلطات الفرنسية للشركة العقارية بتحويل جزء من دخل الإيجار لدفع الضرائب إلى مواطن فرنسي مقيم في الصين. ولم تتم عمليات التحويل إلى كيم سو غوانغ لأنه فرد خاضع لعقوبات الأمم المتحدة، ولكن تم تحويلها مباشرةً إلى المواطن الفرنسي. ومع ذلك، يشير تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة لعام 2019 إلى أن "المعلومات اللاحقة كشفت أن هذا المواطن الفرنسي مرتبط بكيم وأن المدفوعات كانت على الأرجح تصل إليه[29]".

[29] ارجع إلى تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة لعام 2019.متوفر على الانترنت:
https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf CF6E4FF96FF9%7D/S_2019_691.pdf / ص 25

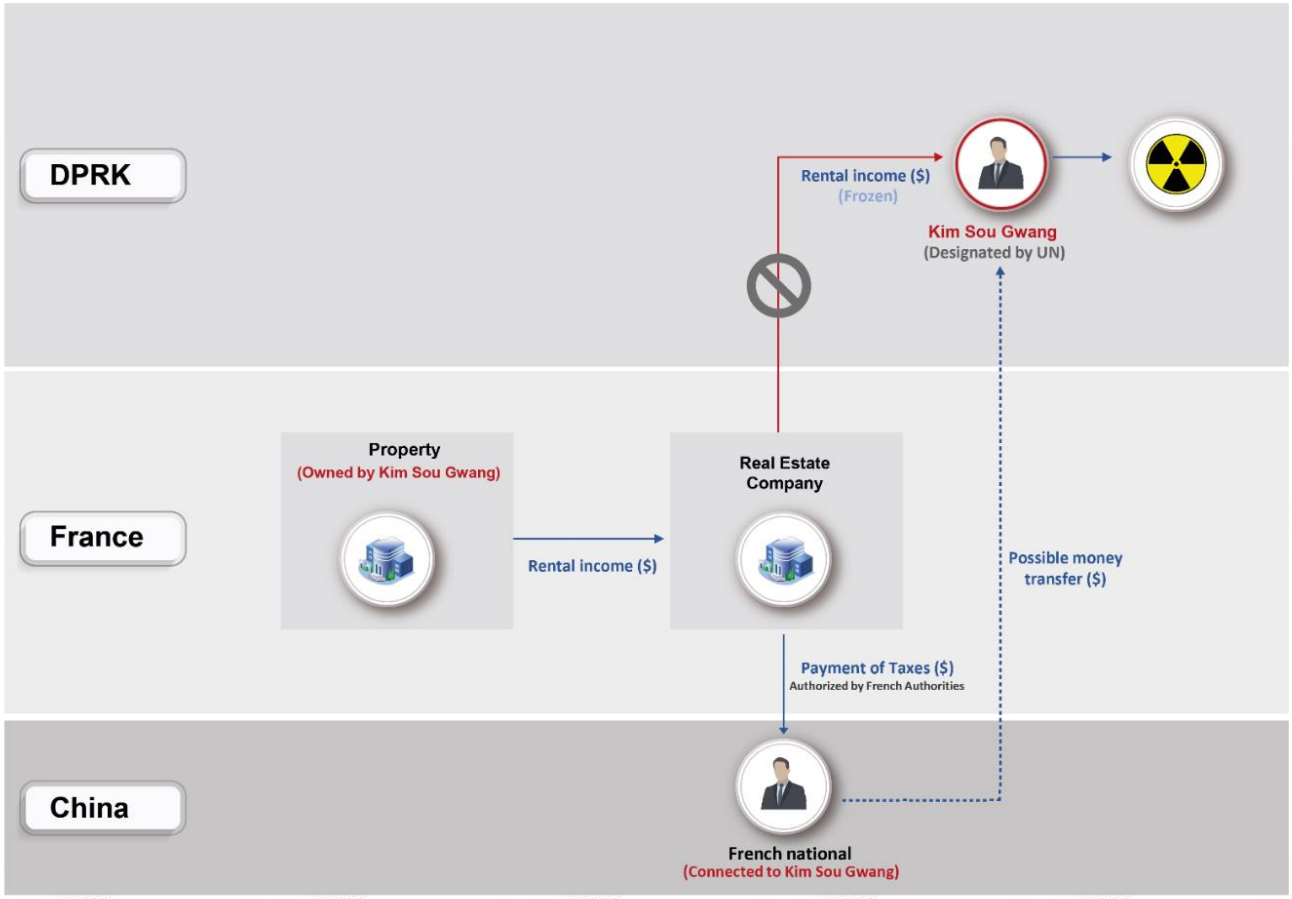

تحليل حالة

60. على الرغم من عدم وجود معلومات إضافية في المصادر العامة، إلا أننا سنفترض، لأغراض الدليل، أن الشركة العقارية لم تعتبر هذه الحالة مرتفعة المخاطر للأسباب التالية:

- تم تجميد جميع الأموال.
- وكانت السلطات ذات الصلة قد أذنت للأعمال والمهن غير المالية المحددة بإجراء تحويلات لغرض سداد الضريبة؛
- تم إجراء التحويلات إلى فرد لا يندرج ضمن قوائم العقوبات.

61. على الرغم من عدم وجود معلومات عامة تتعلق بالضوابط التي وضعتها الشركة العقارية أثناء إعداد المدفوعات للمواطن الفرنسي، فإن الضوابط أدناه تساعد في تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها:

- في أعقاب إدراج كيم ســـو غوانغ على لائحة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1718 (2006)، قد تكون المخالفات و العقوبات والتدقيق في محتوى وسائل الإعلام السلبي قد حددت أن المواطن الفرنسي شريك يعمل لصالح كيم سو غوانغ أو بالنيابة عنه ؛

تقييم مخاطر العملاء باستخدام استبيان تقييم مخاطر العملاء

62. يوضـــح هذا القســـم الطريقة التي من المتوقع أن تقوم بها الأعمال والمهن غير المالية المحددة لاســـتكمال اســـتبيان تقييم مخاطر العملاء.

سيؤثر كل اختيار لخانة "نعم" و"لا" على درجة مخاطر تمويل إنتشار التسلح الإجمالية للعميل.

أ. المخاطر المرتبطة بالدولة	لا	نعم	تعليقات
دولة مرتفعة المخاطر أو متوسطة المخاطر وفقًا للسياسة الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالآتي:		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** مالك العقار هو دبلوماســـي كوري شـــمـــالي خـاضـــع للعقوبات.
1. جنسية		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** مـالـك العقـار مواطن كوري شمالي
2. بلد الإقامة		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** يكون الفرد الـذي يتلقى المدفوعات في دولة مجاورة لجمهوريـة كوريـا الشـــعبيـة الديمقراطية ويمكن استخدامها لتحويـل الشـــحنـات أو المعـاملات لغـايـات تمويـل انتشار التسلح.
3. بلد النشاط التجاري	x		فرنسا

ب. مخاطر العملاء	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات
1. من السهل تحديد مصدر الثروة و/أو مصدر الأموال أو وصفه بشكل جيد.		x		إيرادات الإيجار.
2. يتوافق ملف العميل (العمر، والمهنة، والحالة الوظيفية، والراتب، والمســـتوى التعليمي) مع الثروة والمعاملات ومعدل دوران الحساب.		x		
3. العملاء الذين لديهم أسباب مبررة لفتح الحساب/إقامة العلاقة في الدولة المطلوبة.		x		
4. لم تستهدف المؤسسة العملاء العارِضين بشكل نشط أو لم يثبت وجود رابط واضح لهم بالمؤسسة.	x			

5. العملاء الذين لم يتم مقابلتهم وجاهياً.	x	
6. يتم تقديم العميل من خلال مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانيّة و/أو يستخدم وسيطاً في جميع التعاملات بما في ذلك العلاقات التجارية دون أي مبرر.	x	
7. شخص سياسي ممثل المخاطر أو مرتبط بشخص سياسي ممثل المخاطر.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** وكيل المكتب العام للاستطلاع الكوري الشمالي
8. العملاء الذين يعملون في قطاعات مرتفعة المخاطر. ويشمل ذلك تجارة الأسلحة، والتصنيع، و القطاع النووي بما في ذلك الأبحاث، والبناء، وتجار الفنون والتحف، ودور المزادات، وخدمات الظل المصرفية، و مكاتب صرف العملات، ومكاتب تحويل الأموال، وقطاع النفط، وقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والسلع ذات القيمة العالية، وتجارة الحيوانات البرية، والشحن البحري والدولي، و الأعمال التجارية المتعلقة بالاستيراد/التصدير ونقل البضائع أو القطاعات المرتبطة بالسلع الخاضعة لرقابة الصادرات والسلع ذات الاستخدام المزدوج ، والسلك الدبلوماسي، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. *يرجى الرجوع إلى الجدول 5 للحصول على تفاصيل القطاعات ذات عوامل المخاطر المرتفعة لتمويل انتشار التسلح*	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** دبلوماسي كوري شمالي يعمل في مكتب الاستطلاع العام وهو مدرج على لائحة عقوبات الأمم المتحدة
9. عملاء يعملون في أنشطة القمار.	x	
10. عملاء يشاركون في تعدين العملات الرقمية أو التداول بالعملات الرقمية.	x	
11. عميل يعمل من خلال هيكل مؤسسة معقّد ومتعدد المستويات.	x	
12. هيكل قانوني معقّد ليس له غرض اقتصادي أو تبرير منطقي لإدارة الثروات.	x	
13. يستخدم العميل الشركات التي حدثت فيها تغييرات قانونية متعددة وغير متوقعة. قد يكون ذلك على مدى فترة زمنية قصيرة وقد يشمل، على سبيل المثال، تعيين مدراء جدد، أو تغيير دولة التسجيل إلى دولة مرتفعة أو متوسطة المخاطر أو تعديل غاية الشركة دون مبرر اقتصادي.	x	
14. عميل خامد مع زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة.	x	
15. يعمل العميل ضمن شركة تضم مدراء و/أو مساهمين اسميين و/أو أسهم لحاملها.	x	
16. وثائق الهوية مفقودة أو غير صالحة، والعنوان السكني خاطئ و/أو غير مكتمل، وهناك تفادي عن تقديم وثائق العناية الواجبة تجاه العملاء ووثائق اعرف عميلك ووثائق الهوية.	x	
17. قد يقوم العميل بجمع الأموال نيابة عن فرد/ كيان مدرج. ويشمل ذلك الاحتفاظ بملكية قانونية لأي أصل وإجراء معاملات لصالح كيان أو فرد مُدرج أو بالنيابة عنه، أو بتوجيه منه.	x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** مالك العقار هو دبلوماسي كوري شمالي معروف. يمكن

				استخدام دخل الإيجار لدعم كوريا الشمالية.
18. يُظهر العميل مؤشرات عن تصرفه بناءً على تعليمات شخص آخر و/أو يتمتع بصلاحيات غير متناسبة ممنوحة له من قبل العميل النهائي.		x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** المواطن الفرنسي الذي يتلقى المدفوعات نيابة عنه لم يقدم إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء. هناك شكوك بشأن ما إذا كان يتصرف بالنيابة عن كيم سو غوانغ أو لصالحه.

ج. مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات	لا	نعم	لا يوجد	تعليقات
1. التحويل الأول على الحساب يتم عن طريق الإيداع النقدي. بالنسبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، يشمل ذلك عمليات الشراء التي تتم من خلال معاملات نقدية متعددة أو عندما يصر البائع على الدفع نقداً فقط.			x	
2. معاملة تجارية بسعر أقل من قيمتها أو مبالغ فيها أو غير مبررة.			x	
3. علاقة العمل ليس لها أساس اقتصادي أو قانوني مبرر.			x	
4. العملاء المشاركون في التمويل التجاري أو علاقات المراسلة.			x	
5. تتضمن المعاملة بيع أو شراء سلع ذات الاستخدام المزدوج أو حساسة تجاه انتشار التسلح أو سلع عسكرية، لا سيما في الدول المرتفعة المخاطر.			x	
6. تتضمن المعاملة شحن سلع غير متناسبة مع المستوى الفني للدولة التي يتم شحنها إليها.			x	
7. تتضمن المعاملات احتمالية وجود شركات وهمية. قد تتمثل مؤشرات الشركات الوهمية في استخدام مدراء اسميين، وعنوان تسجيل جماعي، وعنوان أحد مزودي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية، ورأسمال و/أو أصول محدودة.			x	
8. تتضمن المعاملة شخصاً أو كياناً في دولة أجنبية مرتفعة المخاطر في مجال انتشار التسلح أو دولة ذات قوانين ضعيفة في مجال الرقابة على الصادرات.		x		**مؤشر المخاطر المرتفعة:** مواطن فرنسي مقيم في دولة مجاورة لكوريا الشمالية ويمكن استخدامها لتحويل

		الشـــحـنـات أو المعـاملات لغـايـات تمويـل انتشـــار التسلح.
9. تتضـــمن المعاملة دولاً لا تمتلك تدابير كافية لمكافحة غســـل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح.	x	**مؤشـــر المخـاطر المرتفعـة:** مواطن فرنسي مقيم في دولة مـجـاورة لـكـوريـا الـديمقراطيـة ويمكن اســـتخدامها لتحويل الشـــحـنـات أو المعـاملات لغـايـات تمويـل انتشـــار التسلح.
10. يجري العميل مدفوعات غير اعتيادية (بما في ذلك نقداً) و/أو معاملات (بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة و/أو بالأصول الافتراضية) لشركات أخرى أو شركات تابعة تنتمي إلى نفس المجموعة. ويجب النظر في المدفوعات المقدمة لشـركات أخرى لديها نفس المدراء و/أو المسـاهمين و/أو المستفيدين الحقيقيين.	x	
11. استخدام كميات كبيرة من النقد أو المعادن الثمينة (مثل الذهب) في المعاملات التي تهدف إلى شراء سلع ليست ذات صلة (مثل المواد الصناعية والعقارات وما إلى ذلك).	x	
12. يتم تمويل الدفع من المشـتري من خلال مصـدر غير اعتيادي (على سـبيل المثال، بنك خارجي يقع في دولة مرتفعة المخاطر).	x	
13. يدفع المشتري الإيداع الأول من خلال شيك من طرف ثالث.	x	
14. المعاملة عالية السرعة بشكل ملفت (على سبيل المثال، بيع أو شراء سلعة).	x	
15. يستخدم العميل قروضـاً معقدة أو وسـائل تمويل غامضـة لا يبدو أنها تتضـمن مؤسـسـات مالية مرخّصة.	x	
16. يمتلك العميل أصـولاً موجودة في دولة أخرى ولا يبدو أنه تم الإفصـاح عنها في الإقرارات الضريبية.	x	
17. يتم تحرير فواتير العميل من قبل جهات موجودة في دول تتميّز بالسـرّية المصـرفية و/أو خارجية (offshore) و/أو مرتفعة المخاطر.	x	
18. تتضمن المعاملات إعادة شحن السلع ذات الاستخدام المزدوج / الخاضعة للرقابة إلى دول مرتفعة المخاطر.		

د. مسح قوائم العقوبات ومحتوى وسائل الإعلام السلبي	لا	نعم	تعليقات
1. تطابق مؤكد لاسم العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي أثناء مسح قوائم العقوبات (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قائمة الإرهاب المحلية في الإمارات العربية المتحدة، وقوائم أخرى).		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** مواطن كوري شمالي مدرج في قائمة عقوبات الأمم المتحدة.
2. يكون العميل، أو المشتري، أو البائع، أو المستفيد الحقيقي مرتبطاً بتقارير إخبارية سلبية و/أو جرائم و/أو غسل الأموال/تمويل الإرهاب/تمويل انتشار التسلح تم رصدها عبر أدوات مسح ومراقبة القوائم.		x	**مؤشر المخاطر المرتفعة:** نفترض لغرض هذا التمرين، أن اسم المواطن الفرنسي مطابق للتدقيق في محتوى وسائل الإعلام السلبي (تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة).

هـ. الأعمال والمهن غير المالية المحددة	لا	نعم	تعليقات
1. يتوافق الملف الاقتصادي/النشاط التجاري للعميل والغرض منه مع تكلفة السلعة.	x		
2. يمكن تحديد مصدر أموال العميل وتوثيقه.	x		
3. يستخدم العميل وسيطاً للتواصل وإجراء المعاملات دون سبب منطقي. ويجب أيضاً الأخذ في الاعتبار أي عميل يدّعي التصرف نيابة عن طرف ثالث تم إخفاء هويته. كما يجب الأخذ في الاعتبار سمعة الوسيط وما إذا كان يخضع للرقابة والتدريب بشكل مناسب. وأخيراً، يجب مراعاة اختلاف المواقع الجغرافية المحتملة بين العميل والوسيط وما إذا كان هناك مبرر لها.	x		
4. يقوم العميل بشراء السلعة باسم شخص آخر بالإنابة أو قريب أو نيابة عن قاصرين. ويجب الأخذ في الاعتبار ما إذا كان العميل يتردد أو يرفض وضع اسمه على المستندات التي تربطه بالسلعة.	x		
5. يقوم العميل بهيكلة المدفوعات لضمان عدم تجاوزها الحدّ الأدنى المخصص لإجراء العناية الواجبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة وفقًا للتوصية رقم 22 لمجموعة العمل المالي. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الحدّ الأدنى لإجراء العناية الواجبة للأعمال والمهن غير المالية المحددة يقدّر بـ: • 15,000 دولار أمريكي نقداً لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة • 3000 دولار أمريكي لأندية القمار	x		
6. المشتري / البائع غير مهتم بالقيمة الاقتصادية أو الاستثمارية للسلعة التي يتم شراؤها / بيعها.	x		
7. يشتري/يبيع المشتري/البائع سلعاً متعددة في فترة زمنية قصيرة ولديه مخاوف أو اهتمامات قليلة حول موقع و/أو سعر السلعة.	x		

8. عدم وضوح هوية المستخدم النهائي و/أو مشاركة طرف ثالث (على سبيل المثال، الدفع من طرف ثالث أو تسليم السلع إلى طرف ثالث لم يقم بشرائها).	x	**مؤشـر المخاطر المرتفعة:** قد يكون المواطن الفرنسـي المقيم في الصـين يتصـرف نيابة عن كيم سـو غوانغ وكوريـا الشمالية.
9. لا يهتم العميل بتكبد خسائر بينما يمكن تجنبها.	x	
10. يعرض العميل دفع رسوم مرتفعة لمنتج أو خدمة بشكل غير اعتيادي ودون مبرر.	x	

التوصيات

63. النشـاط المرتبط بإدارة ممتلكات كيم سـو غوانغ يتضـمن مخاطر مرتفعة ويطابق إجمالي 12 معياراً للمخاطر ويتطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة إعادة تصـنيف الحسـاب على أنه مرتفع المخاطر. في ظل هذه الظروف، وحيث يشـتبه في أن المواطن الفرنسي المقيم في الصين يعمل لصالح أو بالنيابة عن كيم سو غوانغ الذي فرضت عليه عقوبات من قِبل الأمم المتحدة30، ينبغي رفع تقرير عن الأنشطة / المعاملات المشبوهة لوحدة المعلومات المالية.

64. وقد تقرر الأعمال والمهن غير المالية المحددة لاحقًا الاتصـــال بالســـلطات المعنية لتحديد الخطوات التالية (أي تعليق المدفوعات للمواطن الفرنسي المقيم في الصين والخروج من العلاقة مع العميل).

[30] ارجع إلى تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة لعام 2019 متوفر على الانترنت
https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/S_2019_691.pdf

خاتمة

65. يعد هذا الدليل بمثابة ملحق الدليل الإرشادي لمكافحة تمويل انتشار التسلح للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. ويهدف إلى تقديم دعم إضافي للقطاع الخاص فيما يتعلق بكيفية تحديد وتخفيف مخاطر تمويل الانتشار، بما في ذلك المنهجية اللازمة لتطوير وإجراء تقييم مؤسساتي لتمويل الانتشار وتحديد ضوابط واستراتيجيات التخفيف من المخاطر.

66. في حين أن الملحق يوفر نقطة بداية مفيدة لإجراء تقييم مؤسساتي لتمويل انتشار التسلح، فإن المؤسسات هي المسؤولة في نهاية المطاف عن تحليل وتطبيق هذه المبادئ الإرشادية للخروج بنتائج منطقية لمخاطر تمويل الانتشار على مستوى المؤسسة.

67. لمزيد من المعلومات حول العقوبات المالية المستهدفة، والإطار القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة وكيفية الإبلاغ عن تطابقات الأسماء المؤكدة أو الجزئية، يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الرجوع إلى الدليل الارشادي بشأن العقوبات المالية المستهدفة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الصادر عن المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار.